مَآخِذُ أَبِي جَعْفَرٍ اللَّبْلِيِّ عَلَى الزَّجَّاجِيِّ

مِنْ خِلَالِ كِتَابِ

وَشْيِ الْحُلَلِ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْجُمَلِ لِلَّبْلِيِّ

إعداد الدكتور

أحمد محمد الجندي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على النبي المصطفى، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنني في هذا البحث أُعَالِجُ موضوعًا يتعلق بِجُمَلِ أَبِي القاسم الزَّجَّاجِيِّ، وهو (مآخذ أَبِي جَعْفَرٍ اللَّبْلِيِّ على الزَّجَّاجِيِّ، من خلال كتاب "وشي الحلل في شرح أبيات الجمل" لِلَّبْلِيِّ)، وهذا الكتاب وجدتُ فيه عرضًا جَيِّدًا لشواهد الجمل، ولآراءِ العلماء في هذه الشواهد، وفي المسائل النحوية التي تعالجها، وقد كان اللبلي بارعًا في كتابه هذا، حتى قال بعضهم عنه: "لَمْ يُؤَلَّفْ في حُسْنِ ترتيبه وجَمْعِهِ مِثْلُهُ".

وقد أحصيتُ مَآخِذَ اللبلي على الزجاجي في هذا الكتاب، فبلغتْ ستة عشر مأخذًا، منها ما يتعلق بالأسلوب، ومنها ما يتعلق بالمنهج، ومنها ما يتعلق بآراءٍ نحويةٍ للزجاجي.

وقد وجدتُ أن اللبلي كان مُحِقًّا في أكثر هذه المآخذ، ولكنْ جَانَبَهُ الصوابُ في بعضها، كما أنه أَمْكَنَ الْتِمَاسُ العُذْرِ للزجاجي في بعضها الآخر، وهذا مُبَيَّنٌ في أثناء هذا البحث.

وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما **التمهيد** فهو بعنوان: (اللبلي: حياته وآثاره)، وتناولت فيه شخصية اللبلي بدراسةٍ موجزةٍ، تشتمل على اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، ومولده، وطلبه للعلم، ورحلته إلى المشرق، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته.

ولَمْ أتناولْ شخصية أبي القاسم الزجاجي بالدراسة؛ لشهرته، وكثرةِ ما كُتِبَ عنه، ولأن غرضي الأساسي هو دراسة مآخذ اللبلي عليه في كتابه السالف الذكر.

المبحث الأول: مآخذ على الأسلوب، واشتمل على ستة مآخذ.

المبحث الثاني: مآخذ على المنهج، واشتمل على أربعة مآخذ.

المبحث الثالث: مآخذ نحوية، واشتمل على ستة مآخذ.

وأما **الخاتمة** فقد ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج من خلال هذا البحث.

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل

تمهيد
اللَّبْلِيُّ: حياته وآثاره[1]

اسمه ونسبه:

هو أحمد بن يوسفَ أبي الحجاج بنِ عَلِيِّ بنِ يُوسُفَ الفِهْرِيُّ اللَّبْلِيُّ[2]، وقيل: أحمد بن يوسف بن يعقوب.

كنيته ولقبه:

يكنى أبا جعفر، وأبا العباس، والأُولَى أَشْهَرُ، ولُقِّبَ بصدر الدين، ولَقَّبَهُ التُّجِيبِيُّ بِأَفْضَلِ الدِّينِ[3]، ولَقَّبَهُ الحاج خليفة بشهاب الدين[4].

مولده:

---

(١) تَرْجَمَ لِلَّبْلِيِّ ترجمةً وافيةً كُلٌّ من الدكتور سليمان العايد في مقدمة تحقيقه لكتاب (بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال)، والدكتور عبد الملك الثبيتي في مقدمة تحقيقه لكتاب (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، وقد أفدتُ من عمل الأستاذين الجليلَيْنِ في ترجمتي هذه، ومن المصادر التي ذكراها في هذه الترجمة، ورجعتُ إليها: "فهرست اللبلي"، و"ملء العيبة" بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين: مكة وطيبة جـ ٢ ص ٢٠٩: ٢٥٠، وبرنامج ابن جابر الوادي آشي ص ٥٧، ٥٨، ٢٨٣، ٢٩٨، وعنوان الدراية للغُبْرِينِيِّ ص ٣٠٠، والرحلة المغربية أو رحلة العبدري ص ٤٣، والوافي بالوفيات للصفدي ١٨٤/٥، ١٩٢/٨، وبغية الوعاة للسيوطي ٤٠٢/١، ٤٠٣، ودرة الحجال في أسماء الرجال لأحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي ٣٨/١، ٣٩، والديباج المذهب لابن فرحون ٢٥٣/١، ٢٥٤، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني ص ٥٣، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقَّري ٢٠٨/٢، وشجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف ص ١٩٨، وكشف الظنون للحاج خليفة ٢٤٧/١، ١٢٧٣/٢، وهدية العارفين للبغدادي ١٠٠/١، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢١٢/٢، وتراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ ٢٠٢/١: ٢٠٦، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٢١٢/٢، ومجلة المجمع العلمي بدمشق (مقال محمد الطاهر بن عاشور) مجلد ٣٧ ص ١٩٩، ومقال العلامة عبد العزيز الميمني ص ٥١٧.
ويضاف إلى مصادر ترجمة اللبلي –أيضا– مما لم يذكراه: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٣٥، وأعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٣٤٥/٥، وتاريخ الإسلام للذهبي ١٠٩/٥٢، ١١٠، والدرر الكامنة ١٥٠/٤، وتاج العروس للزبيدي: لَبْلَةُ ٦٧٦/١٥، كما نقل الزبيدي عن كتبه في كثير من المواضع، وخاصة: تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح، وبغية الآمال.
(٢) نسبة إلى لَبْلَةَ، ويقال: لَبْلَةُ الحَمْرَاءُ، وهي مدينة تقع غرب الأندلس، بينها وبين إشبيلية أربعون ميلاً. معجم البلدان ١٠/٥ لبلة، والروض المعطار ص ٥٠٧.
(٣) برنامج التجيبي ص ١١٦، ٢٥٧.
(٤) كشف الظنون ١٢٧٣/٢.

وُلِدَ اللبلي سنة ٦١٣هـ، وقيل: سنة ٦١٠هـ، وقيل: سنة ٦٢٣هـ، والقول الأول هو الراجح، وهو ما ذكره تلميذُهُ ابنُ جَابِرٍ الوَادِي آشِي[١]، وهو أقربُ مَنْ ترجموا له، وهو ما رَجَّحَهُ الدكتور العايد، والدكتور الثبيتي.

طَلَبُهُ للعلم ورحلته إلى المشرق ووفاته:

بدأ اللَّبْلِيُّ حياته العلمية في بلده لَبْلَةَ، فأخذ عن أبي زكريا يحيى بن عبد الكريم الفَنْدُولاَبِيِّ، ثم انتقل إلى إشبيلية، فأخذ عن علمائها، وعلى رأسهم أبو عليٍّ الشَّلَوْبِينُ، وبعد أن سقطت إشبيلية بيد النصارى انتقل إلى سَبْتَةَ، فأقام بها، وأخذ عن علمائها، ثم ارتحل إلى بِجَايَةَ، ثم انتقل إلى تونس، واستقر بها، ثم رحل إلى المشرق، فحَجَّ، ولَقِيَ جماعةً من الأئمة بالإسكندرية والقاهرة والشام والحجاز، ثم عاد بعد هذه الرحلة إلى تونس، فاشتغل فيها بالإقراء والتأليف إلى أن توفي في غرة شهر المحرم، سنة ٦٩١هـ، ودفن بداره بعد صلاة العصر بتونس.

وكانت رحلته إلى المشرق–كما قَدَّرَ الدكتور العايد–بين عامي ٦٤٨ و ٦٥١هـ[٢].

شيوخه: أخذ اللبلي عن عدد كبير من العلماء في بلده الأندلس، وفي المشرق، وكان حريصا على ذِكْرِ أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم، وتقييدِ ما رواه أو سَمِعَهُ عنهم، وله في هذا فهرستٌ ذَكَرَ فيه أسماءَ شيوخه الذين أخذ عنهم في البلاد المشرقية والمغربية علمَ الأصول وغيرَه من العلوم الدينية على اختلاف ضروبها، وبَيَّنَ فيه طُرُقَ أَخْذِهِ عنهم[٣].

ولِلَّبْلِيِّ برنامجانِ: صغيرٌ وكبيرٌ، ذكر فيهما أسماء شيوخه، ولكنهما فُقِدَا فيما فُقِدَ من تراث الأندلس[٤]، وسوف أذكر هنا أسماءَ بعض شيوخه هنا نقلاً عن المصادر

(١) برنامج ابن جابر الوادي آشي ص ٥٧، ٥٨.
(٢) مقدمة تحقيق بغية الآمال ص ١٤.
(٣) ينظر: فهرست اللبلي ص ٢١، ٢٢.
(٤) ينظر: ملء العيبة ص ٢٣٦، ٢٤٧–الرحلة المغربية ص ٤٣، وينظر: مقدمة تحقيق بغية الآمال ص ٤٠، ٤١، ومقدمة تحقيق تحفة المجد ص ١٠.

السابقة، مستعيناً بما ذكره كُلٌّ من الدكتور العايد والدكتور الثبيتي، وقد ذكر اللَّبْلِيُّ أسماءَ بعض شيوخه في كتبه، ومنها كتابه وشي الحلل.

فمن شيوخه بالأندلس:

١-أبو زكريا يحيى بن عبد الكريم الفَنْدُولاَبِيُّ، وقد أخذ عنه بِلَبْلَةَ.

٢-أبو إسحاق إبراهيم بن محمد البَطَلْيَوْسِيُّ المعروف بالأعلم (ت ٦٣٧هـ)، وهو غير الأعلم الشنتمري المشهور المتوفى سنة ٤٧٦هـ.

٣-الحافظ أبو الحسن بن الفَخَّارِ.

٤-أبو عَلِيٍّ عُمَرُ بنُ محمد بن عمر الأَزْدِيُّ المعروف بالشَّلَوْبِينِ (ت ٦٤٥هـ).

٥-أبو الحسن الدَّبَّاجُ عَلِيُّ بن جابر اللَّخْمِيُّ (ت ٦٤٦).

ومن شيوخه في بلاد المغرب:

١-أبو بكر يحيى بن ثابت البَهْرَانِيُّ.

٢-أبو الحسين أحمد بن محمد بن السَّرَّاجِ الإشبيليُّ، أخذ عنه بِبِجَايَةَ.

٣-الراوية المعمَّرُ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأزدي، أخذ عنه بسَبْتَةَ.

٤-أبو العباس أحمد بن علي البَلاَطِيُّ الحِمْيَرِيُّ، قرأ عليه بتونس.

٥-أبو عبد الله محمد بن عبد الله العبسي، الفقيه الزاهد.

ومن شيوخه بالإسكندرية:

١-أبو إسحاق إبراهيم بن وثيق الأمي.

٢-رشيد الدين عبد الكريم بن عطاء الله بن عبد الرحمن الجذامي الفقيه.

٣-عبد الرحمن بن مكي بن عبد الرحمن الطرابلسي (ت ٦٥١هـ) سبط ابن السِّلَفِيِّ.

٤-شرف الدين أبو عبد الله بن أبي الفضل المُرْسِيُّ.

ومن شيوخه بالقاهرة:

١-ناصر الدين أبو الفتوح ناصر بن ناهض اللخمي الحُصْرِيُّ الشاعر (ت ٦٥٢هـ).

٢-الحافظ عبد العظيم بن عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ).

٣-ابن دقيق العيد محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (ت٧٠٢هـ).

ومن شيوخه بالشام:

١-العز بن عبد السلام، سلطان العلماء (ت٦٦٠هـ)، لقيه بدمشق والقاهرة، وأثنى عليه اللبليُّ ثناءً عظيما في فهرسته[١].

٢-شرف الدين أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الإربلي (ت٦٥٥هـ).

٣-شمس الدين عبد الحميد بن عيسى الخُسْرُوشاهي (ت٦٥٢هـ).

٤-عَلَمُ الدين القاسم بن أحمد اللُّورْقِيُّ (ت٦٦١هـ).

تلاميذه:

بَرَعَ اللبليُّ في علوم اللغة والنحو، إضافةً إلى علوم الشريعة كالحديث والتفسير والقراءات والفقه، وغيرِها من العلوم، قال الغُبْرِينِيُّ[٢]: "وكان أستاذًا من أساتيذِ إفريقيةَ في وقته، وممن أُخِذَ عنه، واسْتُفِيدَ منه، رحمه الله".

وكان له علم بالعربية، وكان يتبسط لإقراء كتبها، ولكن المصادر لم تحفظ لنا أسماء كثير من تلاميذه، وقليل منهم كانت له نباهة وذِكْرٌ، ومن هؤلاء التلاميذ:

١-أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ).

٢-أبو بكر الوزير بن غالب.

٣-عز الدين بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، ذكر اللبلي أن العِزَّ سَمِعَ عليه-مع جلالة قدره-كتاب بغية الآمال، وتحفة المجد الصريح، ووشي الحلل[٣].

٤-شمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي (ت٧٤٩هـ).

٥-أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشَيْدٍ الفِهْرِيُّ السَّبْتِيُّ (ت٧٤١هـ)، ذكر أنه سَمِعَ إِقْرَاءَهُ للعربية، وأنه أجاز له جميعَ مروياته، ولأولاده: محمدٍ وعائشةَ وأمةِ الله[٤].

٩-أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني (ت ٧٠٤هـ).

١٠-محمد بن أبي عبد الله محمدِ بن محمد العَبْدَرِيُّ، ابن صاحب الرحلة المغربية، قال والده[٥]: "وأَجَازَ وَلَدِي محمدًا، وَفَّقَهُ الله".

---

(١) ص ١٣١، ١٣٢.
(٢) عنوان الدراية ص ٣٠٠.
(٣) فهرست اللبلي ص ١٣٢، ١٣٣.
(٤) ملء العيبة ص ٢٠٩/٢.
(٥) الرحلة المغربية ص ٤٤.

مؤلفاته:

برع اللبلي شتى علوم اللغة والشريعة كما تقدم، وهذا ما يظهر في فهرسته وما رواه عن شيوخه، أو سَمِعَهُ عنهم، أو قرأه عليهم، ويظهر–أيضا–في كتابات تلاميذه الذين تَرْجَمُوا له، وكانت له مؤلفاتٌ جليلةٌ في هذه العلوم، ولكنَّ جُلَّ مؤلفاتِهِ كان في اللغة والنحو، ولا غرو في ذلك، فهو إمام في النحو، قال عنه تلميذه أبو حيان[1]: "وممن أخذتُ عنه من النحاة: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخُشْنِيُّ الأُبَّذِيُّ، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي".

وقد أَلَّفَ اللبليُّ مؤلفاتِهِ هذه في فتراتٍ متباينةٍ من حياته، فمنها ما أَلَّفَهُ قبل رحلته للمشرق، ومنها ما أَلَّفَهُ في أثنائها، ومنها ما أَلَّفَهُ بعدها، ولكن ليس من اليسير حصر هذه المؤلفات؛ لأن مَنْ ترجموا له لَمْ يُحْصُوهَا، بل كانوا يذكرون بعضها، ثم يقولون: "وغير ذلك"، أو: "وله تَآلِيفُ غَيْرُ هذه"[2]، وهذه المؤلفات بعضها موجود، وبعضها مفقود.

فمن مؤلفاته الموجودة:

١–بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال: طُبِعَ أولاً في تونس، بتحقيق جعفر ماجد[3]، وسماه (بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال)، ثم حققه الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد تحت عنوانه الصحيح، وهو (بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال)[4]، وهذه الطبعة تمتاز بأنها حُقِّقَتْ على أربعِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، واستدرك المحقق فيها ما وقع في الطبعة التونسية من خلل وتصحيف وسقط، كما أشار الدكتور العايد إلى أن محقق الطبعة التونسية حققها على نسخة واحدة، هي أسوأ النسخ، وأقلها شأنا[5].

(١) نفح الطيب ٢/٥٥١.
(٢) الرحلة المغربية ص ٤٣، وبرنامج ابن جابر ص ٥٨، وعنوان الدراية ص ٣٠١، وهدية العارفين ١/١٠٠.
(٣) نشرته الدار التونسية سنة ١٩٧٢م.
(٤) نشرته جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.
(٥) مقدمة التحقيق ص ٥.

٢-تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: يوجد منه السفر الأول فقط، وقد حققه الدكتور عبد الملك بن عيضة الثبيتي[١]، وكان اللبلي مُحْتَفِيًا بكتابه هذا، معتزًّا به، وقد أثنى عليه كُلُّ مَنْ قرأه أو اطَّلَعَ عليه من العلماء[٢]

٣-رفع التلبيس عن حقيقة التجنيس[٣]، وذكره البغدادي بعنوان (رفع التلبيس عن معرفة التجنيس)، وقد ذكر الدكتور الثبيتي أن محمد بن أحمد الإدريسي قد حققه في رسالة للدكتوراه في إسبانيا، وأنه كتاب في البلاغة[٤].

٤-فهرست اللبلي: وذكرها ابن جابر بعنوان مشيخة أبي جعفر اللبلي[٥]، ذكر فيها اللبلي-كما تقدم-أسماءَ شيوخه الذين أخذ عنهم في البلاد المشرقية والمغربية عِلْمَ الأصول وغيرَه من العلوم الدينية على اختلاف ضروبها، وبَيَّنَ فيه طُرُقَ أَخْذِهِ عنهم، وقد حققه ياسين يوسف عياش، وعواد عبد ربه أبو زينة[٦].

٥-لباب تحفة المجد الصريح[٧]: وهو مختصر لكتابه السابق تحفة المجد الصريح، وقد ذكره ابن فرحون بعنوان (لُبّ تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح)، وقد فصل الحديثَ عنه الدكتور الثبيتي في مقدمة تحقيقه لتحفة المجد[٨].

وتوجد منه نسخة فريدة في الخزانة العامة بالرباط، رقمها (١٠٠ ج)، وتقع في ٢٤٥ ورقة، وهي نسخة كاملة، كتبت بخط مغربي، وتاريخ نسخها في شهر ربيع الأول من سنة ١٠٥٧هـ، وعليها مقابلة ومطالعة وتملك بخط محمود بن أحمد الحاج أحمد الشنقيطي[٩].

---

(١) نشرته مكتبة الآداب بالقاهرة سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
(٢) ملء العيبة ٢/٢٤٦، ٢٤٧، وينظر ما سطره محقق الكتاب في هذا ص ٢٠: ٢٢ من مقدمة التحقيق.
(٣) الديباج المذهب ٢/٢٥٤، ونفح الطيب ٢/٢٠٨.
(٤) مقدمة تحقيق تحفة المجد ص ١٦، ١٧.
(٥) برنامج ابن جابر ص ٢٩٨.
(٦) ونشرته دار الغرب الإسلامي في طبعته الأولى سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
(٧) ينظر: شجرة النور الزكية ص ١٩٨، وملء العيبة ٢/٢١٣، وبرنامج ابن جابر ص ٥٨.
(٨) ص ٤١: ٤٤.
(٩) مقدمة تحقيق تحفة المجد ص ٤١.

وقد علمتُ أنه يُطْبَعُ الآن في مطبعة جامعة أم القرى، بتحقيق الدكتور مصطفى سالم.

٦-وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: وهو في شرح أبيات كتاب الجمل في النحو للزَّجَّاجِيِّ، رَفَعَهُ للملك المسْتَنْصِرِ الحَفْصِيِّ بتونس، وهو من أفضل شروح أبيات الجمل، قال أبو جعفر اللَّبْلِيُّ في فهرسته في أثناء حديثه عن شيخه العز بن عبد السلام[١]:"وكنت إذا دخلتُ عليه، وتصانيفُهُ تُقْرَأُ عليه، يقول: سِرْ سِرْ، ويشير عَلَيَّ بأن أقرأ عليه شرحي لأبيات الجمل، المسمى وشي الحلل في شرح أبيات الجمل، وهو مجلدان، ويقول: لَمْ يُؤَلَّفْ في حسن ترتيبه وجمعه مِثْلُهُ".

وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٣ خصوصية نحو/ ش)، وقد حققه أحمد الطيب الفاتح لدرجة الدكتوراه في جامعة أدنبره بإنجلترا[٢].

ومن مؤلفاته المفقودة:

٧-الإعلام بحدود قواعد الكلام: ذكره الغبريني وابن القاضي[٣].

٨-برنامجان: صغير وكبير، ذكر فيهما أسماء شيوخه، قال العَبْدَرِيُّ[٤]: "له برنامجان: صغير وكبير، في أسماء شيوخه"، وقد أشار اللبلي إلى برنامجه الكبير، عندما ذَكَرَ شَيْخَهِ الشَّلَوْبِينَ، وأنه ليس له فيها رواية، فقال[٥]: "وقد بَيَّنْتُ ذلك في البرنامج الكبير".

٩-تأليفٌ في الأذكار، ذكره الغبريني بهذا العنوان[٦]، وذكره ابن جابر بعنوان تسبيح[٧].

١٠-تقييد في النحو: ذكره ابن جابر، ويرى الدكتور العايد أن هذا التقييد وكتاب الإعلام كتاب واحد[٨].

---

(١) ص ١٣٢، ١٣٣.
(٢) وِلي على هذا التحقيق من الملحوظات والمؤاخذات ما دفعني إلى إعادة تحقيقه مرة أخرى.
(٣) عنوان الدراية للغبريني ص ٣٠٠، ودرة الحجال لابن القاضي ٣٩/١.
(٤) الرحلة المغربية ص ٤٣.
(٥) ملء العيبة ٢٣٦/٢.
(٦) عنوان الدراية ص ٣٠١.
(٧) برنامج ابن جابر ص ٢٨٣.
(٨) مقدمة تحقيق بغية الآمال ص ٣٨.

١١-شرح أبيات أدب الكاتب لابن قتيبة[١].

١٢-شرح أدب الكاتب لابن قتيبة[٢]، وذكره البغدادي مرة بعنوان (شرح أدب الكُتَّابِ)[٣].

١٣-شرح إصلاح المنطق لابن السكيت[٤].

١٤-شرح الجمل للزجاجي[٥]: وقد ذكره اللبلي في تسعة مواضع من كتابه وشي الحلل[٦].

١٥-شرح المفصل للزمخشري: ذكره عبد الباقي اليماني[٧].

١٦-العقيدة الفِهْرِيَّةُ: قال ابن جابر[٨]: "العقيدة الفِهْرِيَّةُ في الاعتقادات السُّنِّيَّةِ: لشيخنا أبي جعفر أحمد اللبلي، وتسبيحٌ من نظمه معها، قرأتُهما عليه، وسمعتُهما من لفظه"، وقال البغدادي[٩]: "وله عقيدةُ المؤمنِ في علم الكلام"، وقال ابن القاضي: "له عقيدة صغيرة في أصول الدين".

١٧-كتاب في التصريف: قال ابن رُشَيْدٍ[١٠]: "وأَلَّفَ-أيضًا-كتابًا في التصريف، ضَاهَى به كتابَ الأستاذ أبي الحسن بن عصفور".

١٨-الكرم والصفح والغفران والعفو: ذكره ابن جابر، وقال: "واختصره غَيْرُهُ في أَقَلَّ من مجلد"[١١].

ومما لَمْ يذكره المحققان الفاضلان:

(١) خزانة الأدب ١/١٩.
(٢) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ص ٤٤٠، وخزانة الأدب ١/٢٥، ٦/١٠١، وهدية العارفين ١/١٠٠، وتاج العروس: لبلة ١٥/٦٧٦.
(٣) خزانة الأدب ٧/٦.
(٤) ينظر: خزانة الأدب ١/٢٥، ١٠/٢٤٥.
(٥) درة الحجال ١/٣٩.
(٦) ينظر: ورقة ٤/أ، ٢٩/ب، ٣١/ب (موضعان)، ٣٦/أ، ٤١/أ، ٤٥/ب، ٥٤/أ.
(٧) إشارة التعيين ص ٥٣.
(٨) برنامج ابن جابر ص ٢٨٣.
(٩) هدية العارفين ١/١٠٠.
(١٠) ملء العيبة ٢/٢١٣، وينظر: برنامج ابن جابر ص ٢٨٣، وبغية الوعاة ١/٤٠٣، وتاج العروس ١٥/٦٧٦ لبلة.
(١١) برنامج ابن جابر ص ٥٨.

١٩-شرح نظم الفصيح: كذا أورده الزبيدي في تاج العروس، ولم يذكره غيره، وربما يعني شرح الفصيح[١].

٢٠-كتاب النحو: أشار إليه في كتابه "وشي الحلل"، فقال[٢]: "وأما مُسَيْطِرٌ ومُبَيْطِرٌ ومُهَيْمِنٌ فإنها اسْمُ فَاعِلٍ من "فَيْعَلَ"، ولَيْسَتْ بِمُصَغَّرَةٍ، ولو صَغَّرْتَهَا لَنَطَقْتَ بها هكذا، وهذا شَيْءٌ عَرَضَ لنا فيها، وقد أشبعنا الكلام في هذا النوع في موضعه من كتاب النحو"، وربما يعني به كتابا من الكتب المتقدمِ ذِكْرُهَا.

(١) ٣/٣٧١ مادة دلج.
(٢) ورقة ١٧/أ.

المبحث الأول
مآخذ على الأسلوب

المأخذ الأول

أَنَّ الزَّجَاجِيَّ لَمْ يُلْحِقْ علامةَ التأنيث بالفعل "قال" عندما أَنْشَدَ بيتاً لشاعرةٍ

قال اللبلي[1]: "أنشد الزجاجي في باب النعت[2]:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[3]

ثم قال اللبلي[4]: "وحين أنشد الزجاجي هذين البيتين قال: وقال الشاعر. وهما لامرأة كما تقدم، وكان حقه أن يُلْحِقَ علامة التأنيث، وكذلك فَعَلَ في جميع ما اسْتَشْهَدَ به من الأبيات المنسوبة إلى النساء داخل الكتاب، كقوله في قول ميسون بنت بحدل الكلبية:

لُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[5]

: قال الشاعر[6]، وفي قول هند بنت النعمان بن بشير:

بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ، وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ ... وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَامَ الْمَطَارِفُ[7]

---

(١) وشي الحلل ورقة ٢/أ.
(٢) الجمل ص ١٥.
(٣) وشي الحلل ورقة ٥/أ.
(٤) الجمل ص ١٥.
(٥) البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل، ينظر: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ١٥٠/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١، والمحتسب ٣٢٦/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧، ورصف المباني ص ٤٢٣، واللسان: مسن، والجنى الداني ص ١٥٧، والمغني ص ٣٥٢، ٤٧٢، والتصريح ٢٤٤/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٥٣/٢، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨، ٥٠٤، ٥٢٣، وشرح أبيات المغني ٣٨٥/٣، ١١٦/٤، ١٥٥/٥، ١١٢/٦، ٥٨/٧، ١٧٨.
(٦) الجمل ص ١٨٧، وعندما أنشده الزجاجي قال: "وأما قوله".
(٧) البيت من الطويل، لهند بنت النعمان، وقيل: لأختها حُمَيْدَةَ، ينظر في: المقتضب ٣٦٤/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٧، وتحصيل عين الذهب ص ٤٥٩، والنكت ٨٣٧/٢، والحلل ص ٣٠٢.

: قال الشاعر[(١)]، وإنما هو لهند كما تقدم. وقد سبقه غيره إلى ذلك، قال سيبويه حين أنشد:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

: قال الشاعر[(٢)]، وكقول أَبِي عُبَيْدٍ في قول الخنساء:

كَكِرْفِئَةِ الغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ تَرْمِي السَّحَابَ، وَيُرْمَى لَهَا[(٣)]

: قال الشاعر[(٤)]، وكذلك فعل أبو العباس المبرد حين أنشد هذه الأبيات:

أَلاَ هَلْ أَتَاهَا عَلَى نَأْيِهَا بِمَا فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِدُ
تَمَنَّيْتُمُ مِائَتَيْ فَارِسٍ فَرَدَّكُمُ فَارِسٌ وَاحِدُ
فَلَيْتَ لَنَا بِارْتِبَاطِ الخُيُو لِ ضَأْنًا، لَهَا حَالِبٌ قَاعِدُ[(٥)]

فقال[(٦)]: قال الشاعر، وإنما هو لامرأة من غامد، تقوله في هزيمةِ ربيعةَ بنِ مكدَّم لِجَمْعِ غامدٍ.

فَذَكَّرَ جميعُهُم، وكأنهم ذهبوا بالتذكير إلى معنى الشخص، والشخص مذكر، وكأنهم قالوا: الشخص الشاعر، أو الإنسان الشاعر، فحُذِفَ الموصوفُ، وأُقِيمَ الصفةُ مُقَامَهُ، كما قال–تعالى–عن مريم–عليها السلام–: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[(٧)]".

فنرى أن اللبلي قد اعترض على قول الزجاجي: "قال الشاعر"، ثم اعتذر عن فعله بأن غيره من النحويين قد سبقه إلى ذلك، وذكر أمثلة عديدة على ذلك كما سبق، وأرى أن هذا الاعتذار عن فعل الزجاجي صحيح، وأن الخطب في هذا هَيِّنٌ.

---

(١) الجمل ص ٢٢٥، على أن الزجاجي قال هنا: "وقال آخر"، ثم أنشد البيت.
(٢) الكتاب ٢٤٨/٣.
(٣) البيت من المتقارب، للخنساء، ويُرْوَى: "وتَأْتَالُهَا"، وينسب لعامر بن جوين الطائي، وعلى أنه لعامر فلا شيء فيما قاله أبو عبيد، ينظر: ديوان الخنساء ص ١٠٤، وينظر: الصحاح ٦٧/١، ٧٠٦/٢، والمخصص ٩٧/٩، والتنبيه والإيضاح ٢٧/١، ١٤٣/٢، واللسان: أتل، أول، صبر، كرف، كرفأ، التاج: كرفأ، صبر، والخزانة ٥١/١.
(٤) أنشده ابن سيده عن أبي عبيد في المخصص ٩٧/٩.
(٥) الأبيات من المتقارب، وينظر: البيان والتبيين ٢٤٩/١، واللسان: غمد.
(٦) الكامل ٣٦/١، على أن المبرد قال هنا: "وفي هذه القبيلة يقول القائل..."، ثم أنشد الأبيات.
(٧) سورة التحريم من الآية ١٢.

المأخذ الثاني

إِدْرَاجُهُ في باب أمثلة المبالغة صِيَغًا ليست من الباب

وهذا المأخذ في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، حيث قال اللبلي[1]: "وقول الزجاجي آخِرَ البابِ[2]: "وفَاعِلَةٌ وفَوَاعِلُ وفَاعِلاَتٌ تعمل هذا العملَ". ليست هذه من باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، بدليل أن فاعلة اسم فاعل، وفواعل جمعُ تأنيثه جمع تكسير، وفاعلات جمعُ تأنيثه جمع سلامة، فهذا الفصل من باب اسم الفاعل، لا من باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل". أ. هـ.

ما حكاه اللبلي عن الزجاجي قاله الزجاجي بالفعل في الجمل[3]، واللبلي مُحِقٌّ فيما قاله؛ لأن هذه الأوزان من باب اسم الفاعل، لا من باب أمثلة المبالغة.

وقد اعتذر بعض العلماء للزجاجي عن ذكره هذه الصيغ في آخر باب أمثلة المبالغة، فقد قال ابن خروف[4]: "واسْتَدْرَكَ فِي هذا الباب مؤنثَ اسمِ الفاعلِ، وجَمْعَهُ المكَسَّرَ والمسَلَّمَ؛ إذْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي بَابِهِ".

وذكر ابنُ أبي الربيع وجهًا آخَرَ لإيراد الزجاجي هذه الأوزان هنا، فقال[5]: "إنما ذَكَرَ في آخر هذا الباب جَمْعَ اسمِ الفاعل، وإنْ كان جَمْعًا مكسرًا؛ لأنه الدليل على إعمال هذه الأمثلة، وإن زال منها شَبَهُ اللفظِ؛ لأن كل واحد منها فرع عن اسم الفاعل".

وقال ابن الفخار[6]: "وأما جمعها تسليما أو تكسيرا، أو لحاقُ التاء وامتناعها فموضعه التكسير؛ لتعلق أحدهما بالآخر".

---

(١) وشي الحلل ورقة ٣٠/ب.
(٢) يعني باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.
(٣) الجمل ص ٩٣.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٥٧/١.
(٥) البسيط ١٠٦٦/٢.
(٦) ابن الفخار ٤٦٩/٢.

وقال العلوي[1]: "فأما قول أبي القاسم: وفاعلة وفواعل وفاعلات تعمل هذا العمل. فإنه يشير إلى تأنيثه، وجمعه في التكسير والسلامة، في المذكر السالم، والمؤنث السالم، سواء في العمل لا يختلف".

ولكنْ أَيًّا ما يكن الاعتذار عن ذلك فإنني أرى أن ما قاله اللبلي هو الأَوْلَى؛ فكان الأَحْرَى بالزجاجي أن يُورِدَ هذه الأبنيةَ في باب اسم الفاعل، لا في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل.

(١) المنهاج ١/٣٨٩.

المأخذ الثالث

عَوْدُ الضَّمِيرِ على اسْمٍ مُتَأَخِّرٍ

قال اللبلي[1]: "وأنشد في باب ما يجوز تقديمه من المضمر، وما لا يجوز[2]:

جَـزَى رَبُّـهُ عَنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلْ[3]

ثم قال اللبلي[4]: "وقد ذكرنا فيما وضعناه على كتاب الزجاجي أن ما اعتبره الزجاجي من جواز تقدم المضمر على الظاهر، وامتناعه من أن كل مضمرٍ اتَّصَلَ باسمٍ منصوبٍ أو مخفوضٍ، فإنه يجوز تقديمه، وكل مضمرٍ اتَّصَلَ باسمٍ مرفوع لَمْ يَجُزْ تقديمه على الظاهر. اعتبارٌ فاسد، وأصلٌ غير صحيح، وأن الوجه في ضبطه أن يقال: كل مضمر تقدم على مظهره لفظا ومعنى فإنه لا يجوز، وكل مضمر تقدم على مظهره لفظا لا معنى فإنه يجوز، وبيان ذلك فيه غاية البيان".

وإذا رجعنا إلى كتاب الجمل وجدنا الزجاجي قد ذكر كلامًا طويلاً في هذا الباب، وذكر أن المضمر يتقدم على المظهر على وجهين، ثم ذكر الوجه الثانِيَ، فقال[5]: "والوجه الثاني، وهو الذي قصدناه في هذا الباب: مضمر تقدم لفظا، وهو مؤخر في المعنى، وقد عُلِمَ أن موضعه متأخر، فجاز لذلك تقديمه، وذلك كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض، فإنه يجوز تقديمه وتأخيره على المظهر؛ لأن النية فيه أن يكون مؤخرا، فإن اتصل باسمٍ مرفوع لم يجز تقديمه على الظاهر؛ لأنه لا يُنْوَى به التأخيرُ،

(١) وشي الحلل ورقة ٣٥/أ، ٣٥/ب.
(٢) الجمل ص ١١٨.
(٣) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص ١٩١ برواية مختلفة، ونُسِبَ لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٠١، ونسب لعبد الله بن همارق، وينظر: الخصائص ٢٩٤/١، واللسان: عوي، وشرح ابن عقيل ١٠٨/٢، والتصريح ٢٨٣/١، والهمع ٢٢١/١، وخزانة ٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧.
(٤) وشي الحلل ورقة ٣٥/ب، ٣٦/أ.
(٥) الجمل ص ١١٩.

وذلك قولك: ضرب زيدٌ غلامَه، وإن شئتَ قَدَّمْتَهُ، فقلت: ضرب غلامَه زيدٌ، وغلامَه ضرب زيدٌ؛ لأنه قد اتصل بمنصوب، فلذلك جاز تقديمه. فإن كان الفعل للغلام فقلت: ضرب غلامُهُ زيدًا، لم يجز تقديمه، وكذلك لو قلت: غلامُهُ ضرب زيدًا، لم يجز لاتصال المكنى باسمٍ مرفوعٍ، وربما جاء مثل هذا شاذا في ضرورة الشعر". أ. هـ. ثم أنشد الزجاجي البيت السابق.

هذا المأخذ الذي أخذه اللبلي على الزجاجي أخذه عليه ابنُ السِّيدِ من قَبْلُ، وكان كلام ابن السيد أَوْفَى من كلام اللبلي، حيث قال[1]: "هذا الأصل الذي أَصَّلَهُ غير صحيح، ويلزمه فيه التناقض؛ لأنه قال في باب الابتداء: واعْلَمْ أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، إلا إذا كان فعلاً، فلم يمنع من تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا، فيجوز أن يقال: أبوه منطلق زيدٌ، وقام غلامه عمرو، وهذان ضميران قد اتصلا بمرفوعٍ وقُدِّمَا، والنحويون لا يجيزون: لَبِسْتُ أَلْيَنَهَا من الثيابِ، وهذا ضمير قد اتصل بمنصوب، فقد تَبَيَّنَ بما ذكرناه أن هذا الأصل الذي أَصَّلَهُ غَيْرُ صحيحٍ، ووجب أن يُلْتَمَسَ أَصْلٌ آخَرُ، وهو أن يُقَالَ: كل مضمرٍ تَقَدَّمَ لفظًا ومَعْنًى فإنه لا يجوز، وكل مُضْمَرٍ تَقَدَّمَ لفظًا لا معنًى فإنه جائزٌ، فيجب لك أن تُرَاعِيَ مراتبَ الأشياء؛ لتعلم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز، فمرتبة الفاعل قبل المفعول، ومرتبة المفعول الذي يتعدى إليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذي يَتَعَدَّى إليه بواسطة...إلخ".

كما أن ابنَ الفَخَّارِ أخذه على الزَّجَّاجِيِّ -أيضا-، حيث قال[2]: "وقوله[3]: فإن اتصل باسم منصوب جاز تقديمه. فاعترضه الناس بنحو قولك: زيد أبوه منطلق، فإن التقديم هاهنا جائز مع اتصاله باسمٍ مرفوع، ولَبِسْتُ مِن الثياب أَلْيَنَهَا، ممنوع

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢١٩، ٢٢٠.
(٢) ابن الفخار ٢/٥٦٣.
(٣) يعني الزجاجي.

التقديم مع اتصاله باسمٍ منصوبٍ، وإنما كان ينبغي أن يقول عوضًا من هذا: فإن اتصل بما أصله التقديم لَمْ يتقدم، وإن اتصل بما أصله التأخير جاز فيه التقديم والتأخير، وهذا أَبْيَنُ إن شاء الله".

ولا شك أن كلام الزجاجي السابق فيه اضطراب، وأن عبارة هؤلاء العلماء التي يُصَوِّبُونَ فيها كلامَه كانت أوضح في تحرير المقصود في هذا الباب.

المأخذ الرابع

عدم احترازه عند إنشاده بيتا في إعراب تابع المنادى

قال اللبلي في باب النداء–أيضًا–[1]: "وأنشد–أيضًا–في هذا الباب[2]:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا[3]

ثم قال اللبلي[4]: "الشاهد في البيت: نصب الجواد لأنه نعتٌ لعُمَرَ على الموضع، وكان يجوز رفعه على اللفظ، إلا أن القافية تمنع من ذلك؛ لأنها منصوبة، وكان حَقُّ الزجاجي أن يستدرك بعد إنشاده البيت، فيقول: والقوافي منصوبة، كما قال في البيت قبل هذا، أو ينشد بعده بيتًا يُبَيِّنُ به أن القوافِيَ منصوبةٌ، وإلا فللقائل أن يقول: "الجوادُ" بالرفع، وهو المرفوع على النعت لعمر على اللفظ".

وإذا رجعنا إلى الجمل وجدنا الزجاجي يقول[5]: "وقال آخَرُ في نعت الاسم العلم المنادى ونصبِهِ:

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا".

هكذا أنشد الزجاجي البيت، ولَمْ يَذْكُرْ أن القوافِيَ منصوبة، فاللبلي كان مُحِقًّا في هذا المأخذ، فربما اعْتَرَضَ معترضٌ بأن "الجواد" في البيت يجوز رفعه، وأنه يمكن أن تكون

(١) وشي الحلل ورقة ٤٣/ب.
(٢) الجمل ص ١٥٤.
(٣) البيت من الوافر، لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز، وهو في ديوانه ١١٨/١، والمقتضب ٢٠٨/٤، والكامل ٣٠١/١، والأصول ٣٦٩/١، والمقتصد ٧٧٠/٢، والحلل ص ١٩٧، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، ٤٤/٣، وشرح الجمل لابن خروف ٧٠٣/٢، ٧٠٤، والمنهاج ٥٣٦/١، والمغني ص ٢٨، والتصريح ١٦٩/٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٥٦، والخزانة ٤٤٢/٤، وشرح أبيات المغني ٦٣/١.
(٤) وشي الحلل ورقة ٤٣/ب.
(٥) الجمل ص ١٥٤.

قافية البيت مرفوعة، فكان على الزجاجي أن يَحْتَرِزَ، فيقول: والقوافي منصوبة، أو نحو ذلك، وذلك كقوله في باب ضمير الفصل[1]: "قال قَيْسُ بن ذُرَيْحٍ:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى، وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ؟
فَإِنْ تَكُنِ الدُّنْيَا بِلُبْنَى تَغَيَّرَتْ فَلِلدَّهْرِ وَالدُّنْيَا بُطُونٌ وَأَظْهُرُ[2]

والقوافي مرفوعةٌ".

ولهذا مَدَحَ اللبليُّ صنيعَ الزجاجيِّ هناك، فقال[3]: "الشاهد في البيت: أنه جعل "أَنْتَ" مرفوعا بالابتداء، و"أَقْدَرُ" خبره، والجملة خبر "كَانَ"، ولو كانت "أَنْتَ" فاصلاً لَنَصَبَ "أَقْدَرُ" على خبر "كان"، وكانت القوافي منصوبةً، ولهذا قال الزجاجي بعد إنشاده هذا البيت: والقوافي مرفوعة؛ لئلا يقول له قائل: إن البيت منصوب، و"أنت" فَصْلٌ، فاحتج بكون القوافي مرفوعة على ما ذكر من كون "أَنْتَ" مرتفعا بالابتداء، و"أَقْدَرُ" خبر الابتداء، ولَمَا كان الاعتراض ممكنًا أن يُعْتَرَضَ به، أنشد بعضُ حُذَّاقُ النحويين البيتَ الثانِيَ معه؛ لِيُرَى أَنَّ القافيةَ في البيت الأول مرفوعةٌ". أ. هـ.

وكذلك ما أنشده الزجاجي في باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل الآخر، يعني باب الاشتغال[4]:

---

(١) الجمل ص ١٤٣.
(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان قيس ص ٧٦، وينظر: الكتاب ٣٩٣/٢، والمقتضب ١٠٥/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٨/١، وتحصيل عين الذهب ص ٣٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٣، واللسان: ملا.
(٣) وشي الحلل ورقة ٤١/ب.
(٤) الجمل ص ١١٦. وينظر ما أنشده الزجاجي في باب "من المفعول المحمول على المعنى" في الجمل ص ٢٠٥:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا
الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا
وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزاً ضِرْزِمَا[4]*

وقال اللبلي معلقا على ذلك: "أَدْخَلَ البيتَ الأولَ شاهدًا على رفع الحيات، ونصب القدم، والألف فيه لإشباع الفتحة، وأدخل الثاني لِيُعْلِمَ أن القوافِيَ منصوبةٌ، وأَنَّ مَنْ سَالَمَكَ فقد = =سَالَمْتَهُ؛ لأن

فَـــرَدَّ عَلَـــى الْفُـــؤَادِ هَـــوىً عَمِيـــدًا وَسُـــوئِلَ لَـــوْ يُبِـــينُ لَنَـــا السُّـــؤَالاَ
وَقَـــدْ نَغْـــنَى بِهَـــا، وَنَـــرَى عُصُـــورًا بِهَـــا يَقْتَـــدْنَنَا الْخُـــرُدَ الْخِـــدَالاَ[1]

فقد أنشد الزجاجيُّ البيتين معا، رغم أن الشاهد إنما هو في البيت الثاني فقط، وهو إعمال الفعل الأول، الذي هو "نرى"، قال اللبلي[2]: "لأن في البيت عاملين، أحدهما: "نَرَى"، والثاني: "يَقْتَدْنَنَا"، فأَعْمَلَ الفعلَ الأولَ، الذي هو "نَرَى"، ونصب به الخُرُدَ، وأَضْمَرَ في الثاني، وهو "يقتاد" ضَمِيرَهُنَّ، فقال: يَقْتَدْنَنَا، أي: ونَرَى الخُرُدَ يَقْتَدْنَنَا بِهَا. ولو أعمل الثانِيَ، وهو "يقتاد"، لرفع الخُرُدَ، وحذف مفعول "نَرَى"، فكان يقول: وقد نَغْنَى بها، ونَرَى عُصُورًا بها يَقْتَادُنَا بها الخُرُدُ الخِدَالُ، فكان يحذف الضمير من "يقتدننا"، ويردُّ الفعل إلى أصله. والبيت قائم الوزن مع كل واحد من الفعلين، إلا أنه يؤدي ذلك إلى رفع الخرد الخدال، والقوافي منصوبة، ولهذا أتى بالبيت الأول؛ لأن الشاهد إنما هو في البيت الأخير، وإنما أتى بالبيت الأول لِيُرِيَ أَنَّ القافيةَ منصوبةٌ، ولو لَمْ يَأْتِ بالبيت الأول، لكان للقائل أن يقول: هو على إعمال الثاني، والقافية مرفوعة، فأتى بالبيت الأول لهذا المعنى؛ إِذْ لا يُجْمَعُ بين الرفع والنصب في قافية واحدة في كلام العرب إلا نادرًا".

ومما سبق أرى أن اللبلي كان مُحِقًّا في هذا المأخذ الذي أخذه على الزجاجي، وأنه كان الأَوْلَى بالزجاجي أن يحترز لقوله، بدليل ما سبق من شواهد على احترازه في بعض المواضع من كتابه الجمل.

القَدَمَ وإن كانت مُسَالَمَةً فهي مُسَالِمَةٌ، فنصب الأفعوان بفعل مضمر دل عليه ما تقدم، والتقدير: وقد سالمت القدمُ الأفعوانَ، ثم عطف ما بعده عليه، لأَنَّ مَنْ سَالَمَكَ فقد سَالَمْتَهُ". وشي الحلل ورقة ٥٣/ب.

(١) البيتان من الوافر، للمَرَّارِ الأَسَدِيِّ، ينظر: الكتاب ٧٨/١، والمقتضب ٧٦/٤، ٧٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٢/١، وتحصيل عين الذهب ص ١٠١، والإنصاف ص ٧٩، ٨٤.

(٢) وشي الحلل ورقة ٣٥/أ.

المأخذ الخامس

كلامٌ رديءٌ للزجاجي في لفظ "أَمْسِ"

قال اللبلي[(١)]: "وأنشد في باب أمس[(٢)]:

لَقَــدْ رَأَيْــتُ عَجَبًــا مُــذْ أَمْسَــا

عَجَــائِزًا مِثْــلَ السَّــعَالِي خَمْسَــا[(٣)]".

ثم قال اللبلي[(٤)]: "الشاهد في البيت: إعرابُ "أَمْسِ"، ومَنْعُهُ من الانصراف؛ لكونه قد اجتمع فيه عِلَّتَانِ: التعريفُ والعَدْلُ عن الألف واللام، وهذه لغة أهل الحجاز، على أنهم يعربونها، ويُجْرُونَهَا مُجْرَى اسمٍ لا ينصرفُ، أما لغة بني تميم فهي عندهم مبنية على الكسر[(٥)]، ولسيبويه كلامٌ مشكلٌ[(٦)]، وكذلك للزجاجي لفظٌ رديءٌ قد بَيَّنَّاهُ في موضعه[(٧)]".

---

(١) وشي الحلل ورقة ٦١/أ.

(٢) الجمل ص ٢٩٩.

(٣) البيتان من الرجز المشطور، لم يعرف قائلهما، وينسبان للعجاج، وينظر: الكتاب ٢٨٥/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٢، والصحاح: أمس ٩٠٤/٣، وتحصيل عين الذهب ص ٤٧٩، والنكت ٨٦٠/٢، والحلل ص ٣٥١، وأمالي ابن الشجري ٥٩٦/٢، وشرح الكتاب لابن خروف ص ٣٦٥، وشرح المفصل ١٠٦/٤، ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٤١٢/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٨٠/١/٢، ٤٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠١/٢، واللسان: أمس، والمنهاج ٢٨٥/٢، ٢٨٧، والتصريح ٢٢٦/٢، والهمع ١٣٩/٢، والخزانة ١٦٧/٧، ١٦٨.

(٤) وشي الحلل ورقة ٦١/أ.

(٥) اللبلي هنا عَكَسَ نسبةَ اللغتين في "أمس"؛ لأن بني تميم يَبْنُونَهُ، وأهل الحجاز يمنعونه من الصرف، وينظر ما ذكره العلماء في المصادر الآتية بعدُ في تخريج المسألة.

(٦) الكلام المشكل الذي يعنيه اللبلي هو قول سيبويه: "واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مُذْ أمسُ، فلا يصرفون في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه، كما تركوا صرف أُخَرَ حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها، وكما تركوا صرف سَحَرَ ظرفًا...إلخ". الكتاب ٢٨٣/٣: ٢٨٥. وينظر شرح هذا الكلام في شرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٤، ولابن خروف ص ٣٦٣، والنكت للأعلم ٨٥٨/٢: ٨٦٠.

(٧) يريد اللبلي شرحه لجمل الزجاجي، وهو مفقود.

اللفظ الرديء الذي يعنيه اللبلي هنا هو قول الزجاجي[1]: "اعلم أن "أمس" في كلام العرب مبني على الكسر أبدًا، كقولك: خرجتُ أمسِ، وقَدِمَ بَكْرٌ أَمْسِ، فإذا أضفته ونكرته، أو أدخلت عليه الألف واللام أعربته، فقلت: كان أَمْسُنَا طَيِّبًا، ومن العرب مَنْ يبنيه على الفتح، قال الشاعر:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا".

فعبارة الزجاجي كما نرى فيها خلط واضطراب كما ذكر اللبلي، وذلك لأمرين:

الأول: أنه أدخل حالاتِ إعرابها في حالات بنائها، ولَمْ يَفْصِلْ بين حالات البناء وحالات الإعراب، ومتى تُبْنَى عند العرب جميعًا.

الثاني: أنه استشهد بالشاهد على بناء "أمس" على الفتح، بينما ذكر غير واحد من العلماء أن فتحة "أمس" هنا فتحة إعراب، وأنه ممنوع من الصرف[2]، قال الزجاج[3]: "فأما قولهم:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا".

فإنما جر بـ"مُذْ"، وقد كان يُرْفَعُ بها، فأجراها في ترك الصرف في الجر كما فعل في الرفع؛ إذ معنى الرافعة معنى الجارَّة".

وقال الأعلم[1]: "الشاهد في إِعْرَابِ "أَمْسِ"، ومَنْعِهَا من الانْصِرَافِ؛ لأنها اسمٌ لِلْيَوْمِ الماضِي قَبْلَ يَوْمِكَ، مَعْدُولٌ عن الأَلِفِ واللَّامِ".

---

(١) الجمل ص ٢٩٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٧٨/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٤، ٩٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٥٣/٤، وأمالي ابن الشجري ٥٩٥/٢، ٥٩٦، والنكت ٨٦٠/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٤٧٩، وشرح الكتاب لابن خروف ص ٣٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٠/٢، ٤٠١، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج البيت.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥.

وإن كان ما ذكره الزجاجي جائزاً-أيضًا-، قال العلوي[٢]: "وأما موضع الشاهد منه فيحتمل أمرين: أَمَّا أَوَّلاً: فيكون حُجَّةً لبني تميمٍ على تَرْكِ صَرْفِهِ؛ لأنه مجرور بإضافة "مُذْ" إليه، وأَمَّا ثانيًا: فيكون حُجَّةً على لغةِ مَنْ بَنَاهُ على الفتح، وهي لغة بعض العرب، حكاها أبو القاسم".

مما سبق نرى جواز الوجهين، ولكني-مع ذلك-أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه أكثر العلماء، وهو أن الفتحة في "أمس" في الشاهد السابق فتحة إعراب، وأنه ممنوع من الصرف.

(١) تحصيل عين الذهب ٤٧٩، وينظر: النكت ٢/٨٦٠.
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٢/٢٨٧.

المأخذ السادس

تَخْطِئَتُهُ الزَّجَّاجِيَّ فِي إِنْكَارِهِ رِوَايَةً وَارِدَةً لِشَاهِدٍ نَحْوِيٍّ

قال اللبلي[(١)]: "وأنشد في باب حكايات النكرات بـ"مَنْ"[(٢)]:

أَتَوْا نَارِي، فَقلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاَمَا[(٣)]

ثم قال اللبلي[(٤)]: "الشاهد في البيت قوله: "مَنُونَ أَنْتُمْ"، وجمعه "مَنْ" في الوصل، وإنما يُجْمَعُ في الوقف، وجاز ذلك في الضرورة، ثم أردف البيتَ بالأبيات؛ لِيُبْطِلَ روايةَ مَنْ رواه: "عِمُوا صَبَاحاً"، وقد غَلِطَ الزجاجيُّ في تخطئته "عِمُوا صَبَاحَا"؛ لأن هذا الشعر الذي أنكره وقع في كتاب خبر سد مأرب منسوبًا لجِذْعِ بنِ سِنَانٍ الغَسَّانِيِّ، في حكاية طويلة، زعم أنها جرت له مع الجن، وأول الشعر–على ما أنشده:

أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ عِمُوا صَبَاحَا
نَزَلْتُ بِشِعْبِ وَادِي الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا
أَتَيْتُهُمُ، وَلِلأَقْدَارِ حَتْمٌ تُلاَقِي الْمَرءَ: صُبْحًا أَوْ رَوَاحَا[(٥)]

وهو شعر طويل".

---

(١) وشي الحلل ورقة ٦٤/أ.
(٢) الجمل ص ٣٣٦.
(٣) البيت ينسب لشُمَيْرٍ–وقيل: سُمَيْرٌ بالسين، وقيل: شَمِر–بن الحارث الضبي، وينسب لسهم بن الحارث، ولتأبط شرًّا، وهو في ملحق ديوانه ص ٢٥٦، ونسبه العلوي في المنهاج لبشر بن أبي خازم، وليس في ديوانه، ينظر: الكتاب ٤١١/٢، ونوادر أبي زيد ص ٣٨٠، والحيوان ١٨٦/١، ٣٢٨، ١٩٦/٦، ١٩٧، والمقتضب ٣٠٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٣٢/٢، والخصائص ١٢٩/١، والنكت ٦٨٥/١، والتنبيه والإيضاح ١٨/٢، ١٩، ٢٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤، ١٧، ورصف المباني ص ٤٣٧، واللسان: أنس، حسد، سرو، منن، والمنهاج ٣٩٤/٢، والتصريح ٢٨٣/٢، والخزانة ١٦٧/٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٥٠/٧، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٩٥.
(٤) وشي الحلل ورقة ٦٤/أ.
(٥) الأبيات أو بعضها بهذه الرواية في: التنبيه والإيضاح ١٩/٢، ٢٥٩، واللسان: حسد، والخزانة ١٧٧/٦.

إذا رجعنا إلى الجُمَلِ وجدنا الزجاجيَّ يقول[1]: "فإذا وصلت كلامك قلت: منْ يا هذا؟ على كل حال، وأما قول الشاعر:

أَتَوْا نَارِي، فَقلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاَمَا

فذكر سيبويه أنه شَاذٌّ غير معمول عليه؛ لأنه جمع "مَنْ" في الوصل. قال: وإنما سُمِعَ في هذا البيت وحده، ولم يسمع بعده في غيره، ولا يعرف قبله في كلامٍ فصيحٍ ولا في شعرٍ، وقد رأيت بعضَ مَنْ لا يعرف هذا الشعر يرويه: "عِمُوا صَبَاحَا"، وهو غَلَطٌ؛ لأن هذه الأبيات أَنْشَدَنَاهَا محمدُ بن الحسين بن دريد عن أبي حاتم السجستانِيِّ قال: أنشدنِي أبو زيد الأنصاريُّ:

وَنَارٍ قَدْ حَضَأْتُ بُعَيْدَ وَهْنٍ بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامَا
سِوَى تَرْحِيلِ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ أُكَالِئُهَا مَخَافَةَ أَنْ تَنَامَا
أَتَوْا نَارِي، فَقلْتُ: مَنُونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاَمَا
فَقُلْتُ: إِلَى الطَّعَامِ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ: يَحْسُدُ الإِنْسَ الطَّعَامَا
لَقَدْ فُضِّلْتُمُ بِالأَكْلِ فِينَا وَلَكِنْ ذَاكَ يُعْقِبُكُمْ سِقَامَا
أَمِطْ عَنَّا الطَّعَامَ؛ فَإِنَّ فِيهِ لآكِلِهِ الغَصَاصَةَ وَالسِّقَامَا".

وما أخذه اللبليُّ على الزجاجي هنا نَقَلَهُ عن ابنِ السِّيدِ، فقد ذَكَرَ ابنُ السِّيدِ الكلامَ السابقَ الذي قاله الزجاجيُّ، ثم قال[2]: "فمنهم مَنْ يرويه على الصفة التي ذكرها أبو القاسم–رحمه الله تعالى–عن ابن دريد، ومنهم من يرويه على ما وقع في كتاب سد مأرب. والشعر الذي على قافية الميم يُنْسَبُ إلى شُمَيْرِ بن الحارثِ، ويُنْسَبُ إلى تَأَبَّطَ شَرًّا، وأما الشعر الذي على قافية الحاء، فلا خلاف أنه لِجِذْعِ بنِ سِنَانٍ الغَسَّانِيِّ".

ثم أورد ابن السيد قصيدةً من ستة عشر بيتا للشعر الذي على رَوِيِّ الحاء.

(١) الجمل ص ٣٣٦، ٣٣٧.
(٢) الحلل ص ٣٩٠: ٣٩٢، وينظر ما قاله–أيضا–في إصلاح الخلل ص ٣٦٨، ٣٦٩.

وقد رَدَّ غَيْرُ واحدٍ من العلماء على الزجاجي في تَخْطِئَتِهِ للرواية الثانية[1]؛ لأنها ثابتة، وهذا أمرٌ لا يحتاج إلى جدال، ولكنني أرى أن الرواية الثانية التي أوردها العلماء على الزجاجي ربما لَمْ تَصِلْ إليه، ولَمْ يَطَّلِعْ عليها، وإلا لَمَا خَطَّأَهَا، قال ابن بري[2]: "قد وَهِمَ أبو القاسم في هذا الأمر، أو لَمْ تَبْلُغْهُ هذه الروايةُ؛ لأن الذي يرويه: "عِمُوا صَبَاحا" يذكره مع أبيات كلها على روي الحاء، وهي لِجِذْعِ بنِ سِنَانٍ الغَسَّانِيِّ، ذُكِرَ ذلك في كتاب خبر سد مأرب". أ. هـ، ثم ساق ابنُ بَرِّيٍّ هذه الأبيات.

(١) ينظر: المنهاج ٣٩٤/٢، والخزانة ١٧٦/٦، وغيرهما من المصادر السابقة.
(٢) التنبيه والإيضاح ١٩/٢.

المبحث الثاني
مآخذ على المنهج

المأخذ الأول

أن الزجاجي لَمْ يذكر "لا" الدعائية عند ذكره أقسام "لا"

قال اللبلي[(١)]: "أنشد الزجاجي في باب النعت[(٢)]:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[(٣)]

ثم قال اللبلي[(٤)]: "وقوله: "لاَ يَبْعَدَنْ" لا حرف معناها الدعاء هنا، وهي من الجوازم، وإن كان الزجاجي حين عدَّ الجوازم ما ذكرها، وإنما ذكر "لا" التي للنهي، وكان حقه أن يذكر جميع أقسامها الجازمة، وقد نبهتُ على ذلك فيما عملته[(٥)] على كتابه".

وإذا رجعنا إلى الجُمَلِ في باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، وَجَدْنَا الزجاجيَّ يَذْكُرُ "لا" في الأمر و"لا" الناهيةَ ضمن هذه الحروف، فيقول[(٦)]: "وهي "لَمْ"، و"لَمَّا"، و"أَلَمْ"، و"أَلَمَّا"، و"لا" في الأمر، و"لا" في النهي، وحروف المجازاة".

فالزجاجي قد ذكر إذًا قسمين لـ"لا"، أحدهما: "لا" في الأمر، وهذه أغفل الزَّجَّاجِيُّ ذِكْرَهَا، والثاني: "لا" الناهية، وبذلك يكون اللَّبْلِيُّ مُحِقًّا في قوله: "وإن كان الزجاجي حين عدَّ الجوازم ما ذكرها".

---

(١) وشي الحلل ورقة ٢/أ.
(٢) الجمل ص ١٥.
(٣) البيتان من بحر الكامل، لخرنق بنت هِفَّانَ القيسية، وهما في ديوانها ص ٢٩، وينظر: الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، ٥٨، ٦٤، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١، ٤٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ص ٩٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢، ١٦٧، والمحتسب ١٩٨/٢، وتحصيل عين الذهب ص ١٦٧، ٢٦٠، وأمالي ابن الشجري ١٠٢/٢، ٧٧/٣، ورصف المباني ص ٤١٦، والتصريح ١١٦/٢، والخزانة ٤١/٥، ٤٢، ٤٤.
(٤) وشي الحلل في شرح أبيات الجمل ورقة ٢/أ.
(٥) يعني شرحه لكتاب الجمل، وهو مفقود.
(٦) الجمل ص ٢٠٧.

والسبب في ذلك أن "لا" الدعائية نوع من أنواع "لا" الطلبية، يقول سيبويه[1]: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك "لَمْ" و"لَمَّا" واللام التي في الأمر، وذلك قولك: لِيَفْعَلْ، و"لا" في النهي، وذلك قولك: لا تَفْعَلْ، فإنما هما بمنزلة "لَمْ"، واعْلَمْ أن هذه اللام و"لا" في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يَقْطَعِ اللهُ يَمِينَكَ، ولِيَجْزِكَ اللهُ خَيْرًا".

وكذلك أَفْرَدَهَا كُلٌّ من الهَرَوِيِّ والمالِقِيِّ[2] بالذِّكْرِ، وقال أبو حيان في باب المجزوم[3]: "لا" في الطلب يشمل النهي والدعاء، نحو: لا تَضْرِبْ زيدًا، و﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾[4]".

وقال المرادي[5]: " وأما "لا" الناهية فحرفٌ يجزم الفعل المضارع، ويُخَلِّصُهُ للاستقبال، نحو ﴿لاَ تَخَافِي وَلاَ تَحْزَنِي﴾[6]، وتَرِدُ للدعاء، نحو ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، ولذلك قال بعضهم: "لا" الطلبية، ليشمل النهي وغيره".

وبذلك يتضح لنا أن اللبلي كان مُحِقًّا فيما أخذه على الزجاجي، من أنه لم يذكر "لا" الدعائية عندما عَدَّ الأدوات الجازمة، وهذا الأمر بَيِّنٌ.

(١) الكتاب ٣/٨.
(٢) ينظر: الأزهية ص ١٥٠، ورصف المباني ص ٢٦٩.
(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٧.
(٤) البقرة ٢٨٦.
(٥) سورة القصص من الآية ٧.
(٦) البقرة ٢٨٦.

المأخذ الثاني

إِنْشَادُهُ شَوَاهِدَ فِي غَيْرِ أَبْوَابِهَا

أَوْرَدَ الزجاجيُّ في الجُمَلِ أربعة شواهد في غير أبوابها، فأما الشاهد الأول فقد أنشده في باب "كان"، قال اللبلي [(١)]: "أنشد الزجاجي -أيضا- في باب "كان"[(٢)]:

فَلَسْتَ لإِنْسِيٍّ، وَلَكِنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[(٣)]".

ثم قال اللبلي[(٤)]: "أتى الزجاجيُّ بالبيت شاهدًا على جواز "ما كان مِثْلُكَ أَحَدًا"، يُرْفَعُ على أن يُرِيدَ به التعظيمَ لشأنه، فيجعله من جنس الملائكة. لهذا المعنى ذكر البيت، وإلا فليس فيه شاهد من باب "كان". أ. هـ.

وهذا الكلام صحيح؛ لأن الزجاجي بالفعل لَمْ يَأْتِ بهذا البيت شاهدًا في هذا الباب، وإنما أتى به لتوضيح معنى المثال الذي ساقه، وهو قوله: ما كان مِثْلَكَ أَحَدٌ.

قال الزجاجي[(٥)]: "وأما قولك: ما كان مِثْلَكَ أَحَدٌ، بنصب "مِثْلٍ"، فإنه نفى أن يكون على مثل حاله أحدٌ، ولو رَفَعَ مِثْلاً، فقال: ما كان مِثْلُكَ أَحَدًا، لَمْ يَجُزْ؛ لأن أَحَدًا هاهنا واقعٌ موقعَ "إِنْسَان"، كأنه قال: ما كان مِثْلُكَ إنسانًا، وذلك غير جائز، إلا أن يُرَادَ به المَثَلُ، على التعظيمِ لشأنه، أو الوَضْعِ منه، كقولك: ما أنت إلا شيطان، وكما قال الشاعر:

فَلَسْتَ لإِنْسِيٍّ، وَلَكِنْ لِمَلْأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ".

---

(١) وشي الحلل ورقة ١٢/ب.
(٢) الجمل ص ٤٧.
(٣) البيت من الطويل، لعلقمة الفحل، ونُسِبَ لِمُتَمِّمِ بنِ نُوَيْرَةَ، ونُسِبَ لرجل من عبد القيس، ونُسِبَ لأبي وَجْزَةَ السَّعْدِيِّ، ينظر: ديوان علقمة ص ١١٨، وديوان متمم ص ٨٧، والكتاب ٣٨٠/٤، وإصلاح المنطق ص ٧١، وشرح أشعار الهذليين ٢٢٢/١، والأزهية ص ٢٥٢، وتحصيل عين الذهب ص ٥٩٠، وشرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، واللسان: ألك، صوب، لأك، ملك، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٨٧.
(٤) وشي الحلل ورقة ١٤/أ.
(٥) الجمل ص ٤٧.

وما فعله الزجاجي لا شيء فيه، ولا مأخذ عليه به؛ لأنه أراد تنظير المثال الذي أتى به، واستشهد له بهذا البيت.

****

وأما الشاهد الثاني الذي أنشده الزجاجي في غير بابه، فقد أنشده في باب "إنَّ"، قال اللبلي[1]: "وأنشد الزجاجي في باب "إنَّ"[2]:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ، فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا[3]

ثم قال اللبلي[4]: "أَتَى الزجاجي بالبيت شاهدا على مثل ما أتى به سيبويه من العطف على الموضع، وذلك أن الشاعر نصب الحديد بالعطف على موضع ما عملت فيه "ليس"؛ لأن موضعه نصب، فمعنى "لسنا بالجبال"، و"لسنا الجبالَ" واحدٌ، ولم يأت هذا البيت في هذا الباب شاهدا على شيء يتعلق به إلا الاتفاق بالعطف على الموضع، ولو أورده في باب "كان" لكان أليقَ به".

وإذا رجعنا إلى كتاب الجمل وجدنا الزجاجي يتكلم عن جواز: إن زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو، وإن زيدًا قائمٌ وعَمْرًا، برفع "قائم" ونَصْبِهِ، وذكر أن رفعه من ثلاثة أوجه، ثانيها: العطف على الموضع، فقال[5]: "والآخر: أن تعطفه على موضع "إنَّ" قبل دخولها؛ لأنها داخلة على المبتدأ والخبر، ولم تغير من المعنى شيئًا، فعطفته على الموضع، ونظير هذا

(١) وشي الحلل ورقة ١٦/أ.
(٢) الجمل ص ٥٥.
(٣) البيت من الوافر، لِعُقَيْبَةَ الأسديِّ يخاطب معاويةَ بن أبي سفيان-رضي الله عنه-، ينظر: الكتاب ٦٧/١، ٢٩٢/٢، ٣٤٤، ٩١/٣، والمقتضب ٣٣٧/٢، ١١٢/٤، ٣٧١، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١، ٢٩٤، وتحصيل عين الذهب ص ٩٢، ٣٤٧، والإنصاف ص ٢٨٤، ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨، واللسان: غمز، والمغني ص ٦٢١، وشرح شواهده ٨٧٠/٢، والخزانة ٢٦٠/٢، وشرح أبيات المغني ٧٢/٢.
(٤) وشي الحلل ورقة ١٦/أ، ١٦/ب.
(٥) الجمل ص ٥٥.

العطف: ما زيدٌ بِجَبَانٍ ولا بَخِيلٍ، بالخفض عطفا على "جبان"، وما زيد بِجَبَانٍ ولا بَخِيلاً، بالنصب عطفا على موضع الباء؛ لأنها لو لم تدخل كان الاسم منصوبا، وأنشد سيبويه:

مُعَـــاوِيَ إِنَّنَـــا بَشَـــرٌ، فَأَسْـــجِحْ فَلَسْـــنَا بِالْجِبَـــالِ وَلاَ الْحَدِيـــدَا".

فالزجاجي بإنشاده هذا البيتَ إنما كان يستشهد على جواز العطف على الموضع؛ بدليل قوله: "ونظير هذا العطف...إلخ"، ولكن اللبلي كان مُحِقًّا في قوله: "ولو أورده في باب "كان" لكان أليقَ به". لأن باب "كان" أَوْلَى بهذا الشاهد، من باب "إِنَّ".

****

وأما الشاهد الثالث الذي أنشده الزجاجي في غير بابه، فقد أنشده في باب المفعول المحمول على المعنى، قال اللبلي [1]: "وأنشد-أيضا-في هذا الباب:

وَعَـضُّ زَمَـانٍ يَـا ابْـنَ مَـرْوَانَ لَمْ يَـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إِلاَّ مُسْـحَتًا أَوْ مُجَلَّـفُ[2]

ثم قال اللبلي[3]: أتى الزجاجي بالبيت شاهدًا على أن مُجَلَّفًا مقطوعٌ مما قبله، ورفعه بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: أو مُجَلَّفٌ كذلك، كما كانت الخمر مرفوعةً في البيت قبله[4]، أي: والخَمْرُ حَلَّتْ له، ولَمْ يأتِ به شاهدًا في الباب، إنما أتى به تنظيرا لقطع الخمر في البيت مما قبله". أ. هـ، ثم ذكر اللبلي ستة أوجه في رفع "مجلف"[5].

---

(١) وشي الحلل ورقة ٥٣/أ.

(٢) البيت من الطويل، للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٨٦/١ برواية "أو مُجَرَّفُ"، وينظر: الخصائص ٩٩/١، والمحتسب ١٨٠/١، ٣٦٥/٢، والإنصاف ص ١٦٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/١، ١٠٣/١٠، واللسان: جلف، سحت، ودع، والخزانة ٢٣٧/١، ٥٤٣/٨.

(٣) وشي الحلل ورقة ٥٣/أ.

(٤) يعني قول الفرزدق:

غَـدَاةَ أَحَلَّـتْ لابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةٌ حُصَـيْنٍ، عَبِيطَـاتِ السَّـدَائِفِ، وَالْخَمْـرُ

وشي الحلل ورقة ٥٢/ب.

(٥) وشي الحلل ورقة ٥٣/أ.

إذا رجعنا إلى الباب المذكور وجدنا الزجاجي يقول[1]: "ومنه قول الآخر:

غَـدَاةَ أَحَلَّـتْ لابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً حُصَـيْنٍ، عَبِيطَـاتُ السَّـدَائِفِ، وَالْخَمْـرُ[2]

فَقَلَبَ، فَنَصَبَ الطعنةَ، وهي التي أَحَلَّتْ له، ورفع المفعول، ومنهم من يرويه:

..... طَعْنَـــــــةٌ حُصَـيْنٍ، عَبِيطَـاتِ السَّـدَائِفِ، وَالْخَمْـرُ

فيرفع الطعنة على القياس، وينصب العبيطات، ثم يرفع الخمر، ويقطعها مما قبلها، كأنه قال: والخمر حلت له، فيجعله مثل قوله–والبيتان للفرزدق–:

وَعَـضُّ زَمَـانٍ يَـا ابْـنَ مَـرْوَانَ لَمْ يَـدَعْ مِـــنَ الْمَـــالِ إِلاَّ مُسْـــحَتًا أَوْ مُجَلَّـــفُ

كأنه قال: أو مُجَلَّفٌ كذلك، ومنهم من يرويه:

..... إِلاَّ مُسْـــــحَتٌ أَوْ مُجَلَّـــــفُ

فيرفعهما جميعا، ويَحْمِلُهُ على المعنى؛ لأنه إذا قال: "لَمْ يَدَعْ"، فكأنه قال: لَمْ يَبْقَ".

وأرى أن مـا أخـذ اللبلـيُّ علـى الزجـاجي هنـا لا وَجْـهَ لـه؛ لأنـه لا غضاضـة في تنظـير الزجاجي بهذا البيت على جواز القطع في البيت الذي قبله.

****

(١) الجمل ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) البيت من الطويل، للفرزدق، وهو في ديوانه ٢٢٥/١، وينظر: الإنصاف ص ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١، ٧٠/٨، والتصريح ٢٧٤/١.

وأما الشاهد الرابع الذي أنشده الزجاجي في غير بابه، فقد أنشده في باب الاستثناء المقدم، قال اللبلي(١): "وأنشد-أيضًا-في هذا الباب(٢):

وَمَـــا لِيَ إِلاَّ اللّـــهُ لاَ رَبَّ غَيْـــرُهُ وَمَـا لِيَ إِلاَّ اللّـهَ غَيْـرَكَ نَاصِـرُ(٣)

ثم قال اللبلي(٤): "والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله(٥)، في تقديم المستثنى، وهو "إلا الله غيرك"، قبل المستثنى منه، وهو "ناصر"، وهذا هو الشاهد في البيت، وأما "إلا الله" الأول فليس فيه شاهد. وهذا البيت استشهد به الزجاجي على غير ما استشهد به سيبويه، وذلك أن الزجاجي أدخله في باب الاستثناء المتقدم، وأدخله سيبويه(٦) في باب تثنية المستثنى(٧)، وهو اللائق بالبيت؛ لأن الشاهد فيه تكرير المستثنى بـ"إلا" و"غير" و"ليس". أ. هـ.

قال الزجاجي(٨): "الاستثناء المُقَدَّمُ منصوبٌ أبدًا، كقولك: خَرَجَ إِلاَّ زَيْدًا أصحابُكَ، وقَدِمَ إلا بكرًا إخوتُكَ، وما لِي إلا العسلَ شرابٌ، وما لِي إلا أباك صديقٌ، قال الشاعر-وهو الكُمَيْتُ-:

---

(١) وشي الحلل ورقة ٥٧/أ.
(٢) الجمل ص ٢٣٤.
(٣) البيت من الطويل، للكميت بن زيد، وهو في ديوانه ص ١٩٧، وينظر: الكتاب ٣٣٩/٢، والمقتضب ٤٢٤/٤، وتحصيل عين الذهب ص ٣٧٠، وشرح الجمل لابن خروف ٩٧٠/٢، والاستغناء للقرافي ص ١٨٨، ١٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢، ٩٣، وشرح الجمل ابن الفخار ٩٨٤/٣، والمنتخب الأكمل ١٢٢/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٨٤/٣، والمنهاج ٧٠/٢، ٧١.
(٤) وشي الحلل ورقة ٥٧/أ.
(٥) يعني قول الكميت:
وَمَـــا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَـا لِيَ إِلاَّ مَشْـعَبَ الْحَـقِّ مَشْـعَبُ
الجمل ص ٢٣٤، وينظر: وشي الحلل ٥٦/ب، ٥٧/أ.
(٦) الكتاب ٣٣٩/٢.
(٧) يعني تكرير المستثنى.
(٨) الجمل ص ٢٣٤.

وَمَـــا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَـــدَ شِـــيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ[1]

وقال الآخر:

وَمَـــا لِيَ إِلاَّ اللّـــهُ لاَ رَبَّ غَيْـــرُهُ وَمَـــا لِيَ إِلاَّ اللهَ غَيْـــرَكَ نَاصِـــرُ".

وإذا رجعنا إلى الكتاب وجدنا سيبويه يتكلم عن تكرير المستثنى، وتقديمِ المستثنى على المستثنى منه، قال سيبويه[2]: "هذا باب تثنية المستثنى: وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد إلا عمرا، ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تُخْرِجَ الأولَ مِنْ شَيْءٍ تُدْخِلُ فيه الآخَرَ، وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيدًا إلا عمرٌو، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار، إن شئت نصبت الأول، ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر، ورفعت الأول. وتقول ما أتاني إلا عمرًا إلا بِشْرًا أَحَدٌ، كأنك قلت: ما أتاني إلا عمرًا أَحَدٌ إلا بِشْرٌ، فجعلت بشرًا بدلاً من أحد، ثم قدمت بِشْرًا، فصار كقولك: ما لِي إلا بِشْرًا أَحَدٌ؛ لأنك إذا قلت: ما لِي إلا عمرًا أحدٌ إلا بِشْرٌ، فكأنك قلت: ما لِي أَحَدٌ إلا بِشْرٌ، والدليل على ذلك قول الشاعر–وهو الكُمَيْتُ–:

فَمَـــا لِيَ إِلاَّ اللّـــهُ لاَ رَبَّ غَيْـــرُهُ وَمَـــا لِيَ إِلاَّ اللّـــهَ غَيْـــرَكَ نَاصِـــرُ

فـ"غَيْرَكَ" بمنزلة "إلا زَيْدًا".

فنرى من خلال هذا النص أن سيبويه تكلم عن الأمرين: تكريرِ المستثنى، وتقديمِ المستثنى على المستثنى منه، وعلى هذا فلا عيب فيما فعله الزجاجي هنا؛ لأنه تكلم عن تقديم المستثنى على المستثنى منه، ولم ينكر أحد ذلك عليه، فاللبلي لم يكن

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان الكميت ص ٥١٧، وفي شرح هاشمياته ص ٥٠، ويتظر: المقتضب ٣٩٨/٤، ومجالس ثعلب ص ٤٩، وشرح أبيات سيبويه ١٠٢/٢، واللمع ص ٥٦، والإنصاف ص ٢٣٨، وشرح ابن عقيل ٢١٦/٢، واللسان: شعب، والمنتخب الأكمل ١٢١/١، والتصريح ٣٥٥/١، والخزانة ٣١٤/٤، ٣١٩، ١٣٨/٩.
(٢) الكتاب ٣٣٧/٢: ٣٣٩.

مصيبًا فيما أخذه على الزجاجي هنا، وقد تكلم شُرَّاحُ الجُمَلِ وغَيْرُهُمْ على تقديم المستثنى على المستثنى منه، ولَمْ يتعرضوا لتكرير المستثنى خاصة[1].

وقد تكلم بعضهم كالقرافي والشاطبي[2] عن تكرير المستثنيات وتقديم المستثنى على المستثنى منه، كما ذكر اللبلي.

(١) ينظر: المقتضب ٤/٤٢٤، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٩٧٠، ٩٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٢، ٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٥، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/٩٨٤، والمنتخب الأكمل ١/١٢٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/٣٨٣، ٣٨٤.
(٢) ينظر: الاستغناء للقرافي ص ١٨٨: ١٩٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/٣٨٣، ٣٨٤.

المأخذ الثالث

إِفْرَادُهُ "فَعِلاً" من أمثلة المبالغة بالاختلاف في إِعْمَالِهِ عَمَلَ اسْمِ الفَاعِلِ

قال اللبلي في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل(١): "وأنشد-أيضا-في هذا الباب(٢):

حَـــذِرٌ أُمُـــورًا لاَ تَضِـــيرُ، وَآمِـــنٌ مَـــا لَـــيْسَ مُنْجِيَـــهُ مِـــنَ الأَقْـــدَارِ(٣)

ثم قال اللبلي(٤): "الشاهد في البيت: أنه نصب "أُمُورًا" بـ"حَذِرٌ"، وهو "فَعِلٌ"، وكذا استشهد به سيبويه(٥)، وهو عنده مُجْرًى مُجْرَى الأمثلة المذكورة في الباب، وقد خُولِفَ في إعمالِهِ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ، وكذا خُولِفَ في إعمالِ "فَعِيلٍ"-أيضاً-، وإن كان الزجاجي قد أَفْرَدَ "فَعِلاً" بالاختلاف دون "فَعِيلٍ"، والأمر فيهما سواءٌ في الاختلاف، وذلك أن الأمثلة المذكورة في هذا الباب ضربان: ضَرْبٌ مُتَّفَقٌ على إعمالِهِ، وضَرْبٌ مُخْتَلَفٌ في إعمالِهِ، فأما الضرب المتَّفَقُ على إعماله فثلاثةٌ: "فَعُولٌ" نحو قوله:

ضَـــرُوبٌ بِنَصْـــلِ السَّـــيْفِ.....(٦)

---

(١) وشي الحلل ورقة ٣٠/أ.
(٢) الجمل ص ٩٣.
(٣) البيت من الكامل، نُسِبَ لأَبَانَ اللاحقيِّ، ولأبي يحيى اللاحقي، ينظر: الكتاب ١١٣/١، والمقتضب ١١٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٠/١، وتحصيل عين الذهب ص ١١٥، والنكت ٢٤٧/١، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٦، ٧٣، وشرح ابن عقيل ١١٤/٣، واللسان: حذر، والخزانة ١٥٧/٨، ١٦٩.
(٤) وشي الحلل ورقة ٣٠/ب.
(٥) الكتاب ١١٣/١.
(٦) هذه قطعة من بيتٍ من بحر الطويل، لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي-ﷺ-، وهو بتمامه:

و"فَعَّالٌ" نحو قولهم: أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ، والشاهد على إعماله:

أَخَـا الْحَـرْبِ لَبَّاسًـا إِلَيْهَـا جِلاَلَهَـا وَلَـيْسَ بِـوَلاَّجِ الْخَوَالِـفِ أَعْقَـلاَ[1]

بنصب الجِلاَلَ بـ"لَبَّاس"، وهو "فَعَّالٌ" للمبالغة؛ لأنه تكثيرُ لاَبِسٍ، فعمل عمله، و"مِفْعَالٌ" نحو قولهم: إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا، والشاهد عليه قوله:

شُـمٍّ مَهَـاوِينَ أَبْـدَانَ الْجَـزُورِ مَخَـا مِيصَ العَشِيَّاتِ، لا خُورٍ وَلاَ قَزَمِ[2]

بنصب "أبدان الجزور" بقوله: "مهاوين"؛ لأنه جَمْعُ مِهْوَانٍ، ومعناه أنه يهين اللحم ويعطي، وأما الضَّرْبُ المخْتَلَفُ في إعماله فَلَفْظَتَانِ: "فَعِلٌ" نحو قوله:

حَـذِرٌ أُمُـورًا.... البيـت

و"فَعِيلٌ" نحو قوله:

ضَـرُوبٌ بِنَصْـلِ السَّـيْفِ سُـوقَ سِمَانِهَـا إِذَا عَـدِمُوا زَادًا فَإِنَّـكَ عَـاقِرُ

ينظر: ديوان أبي طالب ص ٤٦، والكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٣/٢، والأصول ١٢٤/١، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/١، وتحصيل عين الذهب ص ١١٣، وأمالي ابن الشجري ٣٤٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٦، والتصريح ٦٨/٢، والهمع ٥٨/٣، والخزانة ٢٤٢/٤، ٢٤٥، ١٤٦/٨، ١٤٧، ١٥٧.

(١) البيت من الطويل، لِلْقُلاَخِ بنِ حَزْنٍ التميمي، ينظر: الكتاب ١١١/١، والمقتضب ١١٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٨٦/١، وتحصيل عين الذهب ص ١١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٦، ٧٠، واللسان: ثعل، وشرح ابن عقيل ١١٢/٣، والتصريح ٦٨/٢، والهمع ٥٨/٣، والخزانة ١٥٧/٨.

(٢) البيت من البسيط، للكميت بن زيد في ديوانه ص ٣٨٨، ونسب للكميت بن معروف، وهو في ديوانه ص ١٨٣، ونسب لابن مقبل، والأوصاف جميعها مجرورة في البيت؛ لأنها نعوات لـ"مَجْلِسٍ" في البيت قبله، وهو قوله:

يَـأْوِي إِلَى مَجْلِـسٍ بَـادٍ مَكَـارِمُهُمْ لاَ مُطْعِمِـي ظَـالِمٍ فِـيهِمْ وَلاَ ظُلُـمِ

ويُرْوَى برفع الأوصاف جميعا، والقَزَمُ بفتح القاف والزاي: الدناءة والقماءة، والقَزَمُ: رذال الناس وسفلتهم، يقال: رجل قَزَمٌ، والذكر والأنثى والواحد والجمع فيه سواءٌ، لأنه في الأصل مصدر.
وينظر: الكتاب ١١٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٢/١، وتحصيل عين الذهب ص ١١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، ٧٦، واللسان: هون، والهمع ٦٠/٣، والخزانة ١٥٠/٨، ١٥٨.

حَـــتَّى شَـــآهَا كَلِيـــلٌ مَوْهِنًـــا عَمِـــلٌ بَاتَتْ طِرَابًا، وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[1]".

انتهى كلام اللبلي، وهو بهذا يأخذ على الزجاجي أنه أَفْرَدَ "فَعِلاً" من أمثلة المبالغة بالاختلاف في إعمالِهِ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ، وإذا رجعنا إلى الجمل وجدنا أن الزجاجي بالفعل قد ذكر ذلك، قال الزجاجي[2]: "وفي "فَعِلٍ" اختلافٌ، وسيبويه يُجْرِيهِ مُجْرَى هذه الأمثلةِ، قال الشاعر في "فَعِلٍ":

حَـــذِرٌ أُمُـــورًا لاَ تَضِـــيرُ، وَآمِـــنٌ مَـــا لَـــيْسَ مُنْجِيَـــهُ مِـــنَ الأَقْـــدَارِ".

وبهذا نرى أن اللبلي كان مُحِقًّا فيما أخذه على الزجاجي من إفراده "فَعِلاً" بالاختلاف في إعماله عَمَلَ اسمِ الفاعلِ، وهذا الذي أخذه اللبلي على الزجاجي أخذه عليه ابنُ السيد من قَبْلُ، حيث قال[3]: "المُتَّفَقُ على إعماله من هذه الأمثلة: "فَعُولٌ" و"فَعَّالٌ" و"مِفْعَالٌ"، والمختلَفُ فيه: "فَعِلٌ" و"فَعِيلٌ"، ولا أعلم السبب الذي أوجب أن يَذْكُرَ الاختلافَ فِي "فَعِلٍ"، ولَمْ يذكر الاختلاف في "فَعِيلٍ"، والأمر فيهما سواءٌ. فأما سيبويه فذكر أنهما قد أُجْرِيَا مُجْرَى "فَعُولٍ" و"فَعَّالٍ" و"مِفْعَالٍ"، قال: وذلك قليل، وأنشد في "فَعِلٍ" البيتَ الذي أنشده أبو القاسم".

وكذلك اعترض كل من ابن خروف[4] والفخار[1] على ما قاله الزجاجي.

---

(١) البيت من البسيط، لساعدة بنِ جُؤَيَّةَ الهُذَلِيِّ، ينظر: ديوان الهذليين ١٩٨/١، والكتاب ١١٤/١، والمقتضب ١١٤/٢، والمنصف ٧٦/٣، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، وتحصيل عين الذهب ص ١١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦، ٧٣، واللسان: أنق، شأي، طرب، عمل، والمغني ص ٥٦٨، والخزانة ١٥٥/٨، ١٥٨، ١٦٤.

(٢) الجمل ص ٩٣، وقد ذكر محقق الجمل أنه قد ورد في بعض النسخ ذِكْرُ "فَعِيلٍ" و"فَعِلٍ". قال: "وهو خَطَأٌ". ويؤيد ما ذكره المحقق أن شُرَّاحَ الجُمَلِ وشَوَاهِدَهُ أخذوا على الزجاجي عدم ذكره الخلاف في "فَعِيلٍ" -أيضًا-.

(٣) إصلاح الخلل ص ٢٠٧.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف ٥٥٧/١.

وأقول-بإيجاز-: للعلماء في الأمثلة الخمسة مذهبان[٢]:

الأول: مذهب البصريين: وهو أن الأمثلة الثلاثة الأُوَلَ، وهي: "فَعُولٌ" و"فَعَّالٌ" و"مِفْعَالٌ"، تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق بينهم.

والثاني: مذهب الكوفيين: وهو أن الأمثلة الخمسة كلها لا تعمل عمل اسم الفاعل، وأن المعمول الواقع بعدها منصوب بإضمار فعل يدل عليه المثال.

هذا بالنسبة للاختلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال هذه الأمثلة في الأصل، وما بعد هذا هو الاختلاف بين البصريين أنفسهم في "فَعِيلٍ" و"فَعِلٍ"، فلهم في هذه المسألة مذهبان[٣]:

الأول: مذهب سيبويه: وهو أن "فَعِيلاً" و"فَعِلاً" يعملانِ عَمَلَ الصِّيَغِ الثلاثِ الأُوَلِ، وأنشد على ذلك أبياتًا[٤]، وإن كان سيبويه قد قال: "وفَعِلٌ أَقَلُّ بكثيرٍ من فَعِيلٍ"[٥].

الثاني: مذهب المازني والزيادي والمبرد: وهو أن "فَعِيلاً" و"فَعِلاً" لا يعملان عَمَلَ الصِّيَغِ الثلاثِ الأُوَلِ[٦].

---

(١) ابن الفخار ٤٦٧/٢، ٤٦٨.

(٢) ينظر في هذه المسألة: مجالس ثعلب ص ١٢٤، ١٩٦، وشرح المفصل ٧١/٦: ٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٣: ٨٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٣١/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٥٥٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، والمقاصد الشافية ٢٨٠/٤، وارتشاف الضرب ٢٢٨٣/٥، وتوضيح المقاصد ٨٥٣/٣.

(٣) ينظر في هذا الخلاف بالإضافة للمصادر السابقة: إصلاح الخلل ص ٢٠٧: ٢١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٧/٢: ١٠٦٢، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٦٥/٢، والمنهاج للعلوي ٣٨٦/١: ٣٨٨.

(٤) الكتاب ١١٠/١: ١١٥.

(٥) الكتاب ١١٢/١.

(٦) ينظر: المقتضب ١١٤/٢، والأصول ١٢٤/١، ١٢٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٩/٢، والتصريح ٦٨/٢، والانتصار لسيبويه على المبرد ص ٦٨.

وذكر أبو حيان مذهبًا ثالثًا، حكاه عن الجَرْمِيِّ وأبي عمرٍو، حيث قال[1]: "وأجاز الجرمي إعمال "فَعِيلٍ" دون "فَعِلٍ"، وقال أبو عمرو: يعمل "فَعِلٌ" على ضعف، وخالف في "فَعِيلٍ". قال: تقول: أنا حَذِرٌ زَيْدًا، وفَرِقٌ عَمْرًا، يريد: مِنْ زَيْدٍ، ومِنْ عَمْرٍو". أ. هـ.

ولا أريد أن أبسط الأقوال والتعليلات والردود في هذه المسألة؛ لأنني أريد هنا فقط بيانَ أن العلماء اختلفوا في "فَعِيلٍ" و"فَعِلٍ"، ولَمْ يَخْتَلِفُوا فِي إعمال "فَعِلٍ" فقط كما ذكر الزجاجي.

وقد اعتذر ابن أبي الربيع للزجاجي، فقال[2]: "رَدَّ هذا ابنُ السِّيدِ، وقال: يجب أن يقول: وفي "فَعِلٍ" و"فَعِيلٍ" اختلافٌ؛ لأن المخالف في "فَعِيلٍ" مخالفٌ في "فَعِلٍ". ويظهر لِي أنه إنما قصد لتصحيح البيت الذي احتج به سيبويه، وهو:

حَذِرٌ أُمُورًا.....

لأن المازِنِيَّ لَمْ يَرَهُ حُجَّةً، وقال: إنه مصنوع، ففي كلام أبي القاسم تنبيهٌ على ذلك".

(١) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٨٣، وينظر-أيضا-: شرح الكافية الشافية ٣/١٠٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/٨٥٣.
(٢) البسيط ٢/١٠٦٦.

المأخذ الرابع

إنشاده بَيْتًا في شَوَاذِّ الإدغام، وهو من شَوَاذِّ الإعلال

قال اللبلي[(١)]: "وأنشد في بابِ شَوَاذِّ من الإدغام[(٢)]:

سِـــوَى أَنَّ الْعِتَـــاقَ مِـــنَ الْمَطَايَـــا حَسِـيْـنَ بِـهِ، فَهُـنَّ إِلَيْـهِ شُـوسُ[(٣)]

ثم قال اللبلي[(٤)]: "الشاهد في البيت قوله: "حَسِينَ به"، فأبدل من إحدى السينين ياءً، كما قالوا: تَظَنَّيْتُ، وأصله: تَظَنَّنْتُ، فأبدلوا من إحدى النونين ياءً، ويُرْوَى: "أَحَسْنَ به"، والأصل: أَحْسَسْنَ، فحذف السين الثانية، وذلك للتخفيف بسبب التضعيف، وهي لغة لبعض العرب، واللغة الفصيحة هي التي ليس فيها بدل ولا تضعيف، وهي على التمام، وذلك قولك: أحسست، وقد ذكرتُ هذه اللغة وما فيها في كتابي (بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال)[(٥)].

وأدخل الزجاجي هذا البيت في شواذ الإدغام، وليس منه، بل هو من شواذ الاعتلال؛ لأن أصله كما تقدم: حَسِسْنَ، فأبدل من السين الأخيرة ياءً كما تقدم، فهو بَدَلٌ نَادِرٌ؛ لأن الياء لا تُبْدَلُ من السين، وكذلك إدخاله البيت التالِي، وهو:

---

(١) وشي الحلل ورقة ٦٦/أ.
(٢) الجمل ص ٤١٧.
(٣) البيت من الوافر، لأبي زبيد الطائي، وهو في ديوانه ص ٩٦، وينظر: مجالس ثعلب ٤١٨/٢، والخصائص ٤٣٨/٢، والمحتسب ١٢٣/١، ٢٦٩، ٧٦/٢، والمنصف ٨٤/٣، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/١، ١٧٢/٢، والحلل ص ٤١٢، ٤١٣، والإنصاف ص ٢٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/١٠، واللسان: حسس، حسا، مسس، والمنهاج ٤٧٣/٢.
(٤) وشي الحلل ورقة ٦٦/أ.
(٥) ينظر كلامه في بغية الآمال ص ١١٩، ١٢٠.

وَلَكِـنْ طَفَـتْ عَلْمَـاءِ غُرْلَـةُ خَالِـدِ[1]

ليس من شواذ الإدغام، وإنما هو من شواذ الاعتلال".

وإذا رجعنا إلى الجمل وجدنا أن الزجاجي بالفعل أنشد هذين الشاهدين في بابٍ ترجمه بقوله: "بابٌ من شَوَاذِّ الإدغامِ"[2]، والبيتان كما قال اللبلي من شواذ الإعلال، وليسا من شَوَاذِّ الإدغام، والكلام في هذا واضحٌ، ولكنْ مِنْ غير المفهوم سَبَبُ إنشاد الزجاجي هذين البيتين في هذا الباب، ولِمَ لَمْ يُفْرِدْ لَهُمَا بابًا مستقلاً، ولَمْ يفعل كما فعل سيبويه حين تكلم عن الشذوذ في الأشياء السابقة في باب "ما كان شاذًّا مما خَفَّفُوا على ألسنتهم، وليس بِمُطَّرِدٍ"؟[3].

ولكنْ نلاحظ أن الزجاجي بعد أن تكلم عن شواذ الإدغام في هذا الباب قال[4]: "ومِن الشاذ قولُهم في أَحْسَسْتُ الشيءَ: أَحَسْتُ، وفي مَسِسْتُ: مِسْتُ، وفي ظَلِلْتُ: ظِلْتُ، ومنهم مَنْ يقول: حَسِيتُ بالشيء، فيبدل من إحدى السينين ياءً، وهو أقيس، قال الشاعر:

سِوَى أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ، فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وقد رُوِيَ: أَحَسْنَ به، على اللغة الأخرى، ومن الشاذِّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بَلْعَنْبَرِ وبَلْحَارِثِ، فيحذفون النون، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها اللام للتعريف.

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل للفرزدق، من شعر يهجو به خالد بن عبد الله القسري، وصدره:
فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ

ينظر: حواشي الكتاب ٤/٤٨٥، والمقتضب ١/٢٥١، والجمل ص ٤١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٥٥، والمنهاج ٢/٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، والخزانة ٧/١٠٦.

(٢) ينظر: الجمل ص ٤١٧، ٤١٨.

(٣) الكتاب ٤/٤٨١.

(٤) الجمل ص ٤١٧، ٤١٨.

وشبيه بهذا قولهم: عَلْمَاءِ بنو فلان، يريدون: على الماء بنو فلان، فيحذفون اللام، وهي لغة عربية فاشية، قال الشاعر:

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ

يريد: على الماء".

ويمكن الْتِمَاسُ العُذْرِ لِلزَّجَّاجِيِّ من خلال النَّصِّ السابقِ له، فإنه بعد أن تكلم على شواذ الإدغام، رأيناه يشرع في الكلام على شذوذٍ من نوعٍ آخَرَ، وهو الشذوذ في الإعلال والحذف، بدليل قوله: "ومِن الشاذ قولُهم...إلخ"، كما أننا إذا نظرنا إلى قوله: "فيبدل من إحدى السينين ياءً" رأينا أنه يدرك أن البيتين اللذين أنشدهما من باب الإعلال والحذف، وليسا من باب الإدغام.

المبحث الثالث
مآخذ نحوية

المأخذ الأول

حكم المعطوف على المضاف

إلى اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال

قال اللبلي[(١)]: "وأنشد-أيضا-في باب اسم الفاعل[(٢)]:

هَـلْ أَنْـتَ بَاعِـثُ دِينَـارٍ لِحَاجَتِنَـا أَوْ عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بْـنِ مِخْـرَاقِ؟[(٣)]

ثم قال اللبلي[(٤)]: "وغَلِطَ الأعلمُ في شرح الأبيات في وجه الشاهد من البيت، فزعم أن سيبويه استشهد به على عطف "أو عَبْدَ رَبٍّ" على موضع "دينار"[(٥)]. وهذا الوجه الذي قاله الأعلم هو الوجه الذي لَمْ يذكره سيبويه، واستدركه الناس عليه وعلى الزجاجيِّ، وإنما استشهد به على أن النصب بإضمار ناصب، كما نَصَصْتُهُ عنه، فالزجاجيُّ تَبِعَ سيبويهِ في هذا، أعني في العطف على اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال إذا كان مخفوضًا، فأجاز في المعطوف وجهين: الخفض حملا على اللفظ، والنصب بإضمار ناصب كما تقدم، ولم يذكر نصبه بالحمل على الموضع، وإن كان جائزا صحيحا ما لَمْ يذكره سيبويه، والأَخْذُ عليه أَخْذٌ على سيبويه.

ورَبْطُ هذا أن يقال: اسم الفاعل لا يخلو، إما أن يكون بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال، أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي، ولم يكن فيه أَلِفٌ ولا لاَمٌ، فإنه لا يجوز في

---

(١) وشي الحلل ورقة ٢٧/أ.

(٢) الجمل ص ٨٧.

(٣) البيت من البسيط، نُسِبَ لجَرِيرٍ، وليس في ديوانه، ونسب لتَأَبَّطَ شَرًّا، وهو في ملحق ديوانه ص ٢٤٥، ونُسِبَ لجابر بن رَأْلاَنَ، وقيل: هو مصنوع، ينظر: الكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٥١/٤، والأصول ١٢٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٩/١، وإعراب القرآن ١٣/٤، وتحصيل عين الذهب ص ١٤٢، والحلل ص ١١٨، وشرح الجمل لابن خروف ٥٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٣٦/١، والدر المصون ٦٢/٥، والهمع ١٤٥/٢، والخزانة ٢١٥/٨.

(٤) وشي الحلل ورقة ٢٧/أ، ٢٧/ب.

(٥) ينظر كلام الأعلم عن هذا الشاهد في تحصيل عين الذهب ص ١٤٢.

معموله عند البصريين إلا وجهٌ واحدٌ، وهو الخفض، فإن عطفت على معموله فإنه يجوز في المعطوف وجهان: الخفض حَمْلاً على لفظ الأول؛ لأن لفظه مخفوضٌ، والنصب بإضمار فعل، ولا يجوز فيه الحمل على الموضع؛ لأنه ليس للأول موضعُ نصبٍ، وإنما هو مخفوضٌ بالإضافة، وإضافتُهُ محضةٌ.

وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وكان مضافا إلى ما بعده، فإنه يجوز في المعطوف على معموله وجهان: الخفض حملا على اللفظ؛ لأن لفظه مخفوض، والنصب من وجهين، أحدهما: حمله على الموضع؛ لأن موضعه نصب، وهذا الوجه هو الذي لم يذكره سيبويه ولا الزجاجي، والثانِي: النصب بإضمار ناصب، وإن شئت أن تقدر الناصب بالفعل المستقبل، أو باسم الفاعل كما قدره سيبويه؛ لأن اسم الفاعل يعمل ظاهرا ومضمرا، والوجه في تقدير النصب أن يكون بالفعل؛ لأن اسم الفاعل قد عمل في الأول جَرًّا، ولا يعمل جَرًّا ونَصْبًا في حالة واحدة". أ. هـ.

أما وجه تغليط اللبلي للأعلم، فهو أن الأعلم قال بعد أن ذكر البيت[1]: "الشاهد فيه: نصب "عبد رب" حملا على موضع "دينار"؛ لأن المعنى: هل أنت باعثٌ دينارًا أو عَبْدَ رَبٍّ؟".

وهذا الذي قاله الأعلم قاله ابن السيرافي من قبله، فإنه بعد أن ذكر البيت قال[2]: "الشاهد فيه على نصب "عبد رب" وعطفِهِ على موضع "دينار"، والأصل: هل أنت باعثٌ دينارًا؟، ويجوز أن ينصب بإضمار فعل، كأنه قال: هل أنت باعثٌ دينارا أو تبعث عبدَ رَبٍّ؟، وكلام سيبويه يدل على هذا".

فذَكَرَ كلاهما أن سيبويه استشهد به على عطف "عَبْدَ رَبٍّ" على موضع "دينار"، ولكننا إذا رجعنا إلى الكتاب وجدنا أن سيبويه استشهد به على نصب "عَبْدَ رَبٍّ" بإضمارِ ناصبٍ؛ لأن اسم الفاعل هنا بمعنى الاستقبال.

(١) تحصيل عين الذهب ص ١٤٢.
(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٣٥٣.

قال سيبويه[1]: "وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أَشركتَ بين الآخِرِ والأوّل في الجارِّ؛ لأنه ليس في العربيّة شيءٌ يَعْمَلُ في حرفٍ، فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه. وإن شئت نصبت على المعنى، وتُضمِرُ له ناصِبًا، فتقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، كأنّه قال: ويَضرِبُ عَمْرًا، أو وضارِبٌ عَمْرًا، وممّا جاءَ على المعنى قول جَريرٍ:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمَ ... أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ سَيَّارِ[2]

وقال كعبُ بن جُعْيلٍ التَّغلبيُّ:

أَعِنِّي بِخَوَّارِ العِنَانِ تَخَالُهُ ... إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدَا

وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ مُهَنَّدًا ... وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مُسْرَدَا[3]

فَحَمَلَه على المعنى، كأنه قال: وأَعْطِنِي أَبيضَ مصقولَ السطام، وقال: هاتِ مثلَ أُسرةِ منظورِ بنِ سيَّارٍ. والنَّصبُ في الأوّل أقوى وأحسنُ؛ لأنَّكَ أَدخلت الجرَّ على الحرف الناصب، ولم تجئْ هاهنا إلا بما أصله الجرُّ، ولَمْ تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ، وهو على ذلك عربيٌّ جيد، والجرُّ أجودُ، وقال رجل من قيس عيلان:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا ... مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِي[4]

وزعم عيسى أنَّهم يُنشِدون هذا البيت:

---

(١) الكتاب ١/١٦٩: ١٧١.

(٢) البيت من البسيط، لجرير، وهو في ديوانه ص ٢٣٧، والكتاب ١/٩٤، ١٧٠، والمقتضب ٤/١٥٣، وشرح أبيات سيبويه ١/١٨٤، والمحتسب ٢/٧٨، وتحصيل عين الذهب ص ١٠٨، ١٤١، وشرح المفصل ٦/٦٩.

(٣) البيتان من الطويل، ينظر: شرح أبيات سيبويه ١/٣٣١، وتحصيل عين الذهب ص ١٤١.

(٤) البيت من الوافر، لِنُصَيْبٍ، وهو في ديوانه ص ١٠٤، وينظر: شرح أبيات سيبويه ١/٣٥٨، والمحتسب ٢/٧٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٣، ٢/٧١٩، وتحصيل عين الذهب ص ١٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، ٦/١١، ورصف المباني ص ١١، واللسان: بين، والجنى الداني ص ١٧٦، والمغني ص ٤٧٤، وشرح شواهده للسيوطي ٢/٧٩٨، والخزانة ٧/٧٤، وشرح أبيات المغني ٦/١٧٣، ٧/١٤.

هَـلْ أَنْـتَ بَاعِـثُ دِينَـارٍ لِحَاجَتِنَـا أَوْ عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بْـنِ مِخْـرَاقِ؟"[1]

فكلامُ سيبويه السابقُ صريحٌ في أنه يرى أنَّ نَصْبَ هذا وأمثالِه إنما هو بإضمار ناصب، سواء كان هذا الناصب فعلاً أم اسمَ فاعل، ولم يذكر أنه منصوب عطفًا على الموضع.

وكذلك يرى الزجاجي، وإن كان قد قَدَّرَ الناصبَ فِعْلاً فقط، فقد قال[2]: "ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلا في المعطوف بإضمار فعل، كما ذكرتُ لك، وذلك قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غدًا وعَمْرًا، تقديره: ويضرب عمراً، قال الشاعر:

هَـلْ أَنْـتَ بَاعِـثُ دِينَـارٍ لِحَاجَتِنَـا أَوْ عَبْـدَ رَبٍّ أَخَـا عَـوْنِ بْـنِ مِخْـرَاقِ؟

هكذا رَوَوْهُ بنصب المعطوف بإضمار فعل".

والنصب عطفا على الموضع لم يذكره سيبويهِ ولا الزجاجيُّ، وهو جائز، وإن لم يذكره كلاهما، وهذا ما أخذه اللبلي على الزجاجي وعلى سيبويه–أيضا–، والنصب بالعطف على الموضع ذكره غير واحد من العلماء، ومنهم المبرد[3] وابن السراج[4] وغيرهما.

بل إن الشيخ عبد القاهر اقتصر في تخريج النصب في البيت على هذا الوجه، فقال[5]: "اعْلَمْ أنه يجوز أن تقول: هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، وعَمْرًا، بالنصب والجر، فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع؛ لأن التقدير: ضاربٌ زيدًا؛ لِمَا تقدم من أن الإضافة غير محضة، وعلى ذلك قوله–وهو من أبيات الكتاب–:

(١) بل إن الأستاذ عبد السلام هارون–رحمه الله–قال معلقا على هذا البيت: "والشاهد فيه: نصب "عبد رب" حملا على موضع دينار". حاشية الكتاب ١/١٧١. ويبدو أنه تَبِعَ الأعلم في بيان وجه الاستشهاد بالبيت.
(٢) الجمل ص ٨٧، ٨٨.
(٣) المقتضب ٤/١٥١.
(٤) الأصول ١/١٢٧.
(٥) المقتصد ١/٥٢٠.

هَــلْ أَنْــتَ بَاعِــثُ دِينَــارٍ لِحَاجَتِنَــا أَوْ عَبْــدَ رَبٍّ أَخَــا عَــوْنِ بْــنِ مِخْــرَاقِ؟

فـ"دينار" اسم رجل، وهو مجرور في اللفظ، ومنصوب في المعنى، فلذلك عُطِفَ عليه "عبدَ رَبٍّ" بالنصب، وقال: "أخا عون بنَ مخراق" على الصفة لـ"عبد رب"؛ لأنه اسمٌ عَلَمٌ كعبد الله".

وكذلك فعل ابن مالك، فقال[1]: "ولك في المعطوف على ما خُفِضَ بإضافته إليه: الجرُّ حملا على اللفظ، والنصب حملا على الموضع كما قال الشاعر:

هَــلْ أَنْــتَ بَاعِــثُ دِينَــارٍ لِحَاجَتِنَــا أَوْ عَبْــدَ رَبٍّ أَخَــا عَــوْنِ بْــنِ مِخْــرَاقِ؟

فنصب "عبد رب" عطفًا على "دينار"–وهو اسم رجل–، ولا حاجة إلى تقدير ناصبٍ غيرِ ناصبِ المعطوف عليه، وإن كان التقدير قولَ سيبويه".

فنرى ابنَ مالكٍ بهذا يَرُدُّ تخريجَ سيبويه هذا البيتَ أنه على إضمار ناصب، كما أن ابن الربيع ذكر الوجهين، وذكر وجها ثالثا، وهو جواز الوجهين، ثم رَجَّحَ أن يكون نصب هذا المعطوف بإضمار فعل، فقال[2]: "والذي يظهر لِي أن المذهبين جائزان، وإضمار الفعل أحسن؛ لأن الحذف أكثر في كلام العرب مِنْ تَوَهُّمِ ما ليس موجودا، وترك ما لفظ به". أ. هـ.

والذي أراه في هذه المسألة هو جواز الوجهين في نصب المعطوف على المضاف إلى اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال، ولكنني أرى أن كونه معطوفا على الموضع

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٤٧/٢.
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٠٣٣/٢.

أرجح من كونه منصوبا بإضمار ناصب؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير[1].

(١) ينظر في هذه المسألة-أيضا-: الأصول لابن السراج ١/١٢٦: ١٢٩، والكشاف ٢/٣٨، وشرح الجمل لابن خروف ٥٤١، ٥٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٣، والدر المصون ٥/٦١، ٦٢، والهمع ٣/٢٠٩، والخزانة ٨/٢١٥.

المأخذ الثاني

تقدير العامل في المعطوف على

معمول اسم الفاعل المرادِ به المُضِيُّ

والكلام في هذا المأخذ مبني على الكلام في المأخذ السابق، فقد قال اللبلي بعد ما سبق[1]: "وقَدَّرَ الزجاجِيُّ النصبَ فِي المعطوف على معمول اسم الفاعل المراد به المضي بِوَجْهَيْنِ: بالفعل الماضي، وبالفعل المستقبل، ولا يخفى أن تقديره بالفعل المستقبل غير مناسب؛ لأن اسم الفاعل الماضي لا يدلُّ على فعل مستقبل، ومعناه مخالف لمعناه، وإنما يدل الشيء على ما هو بمعناه، فالوجه أن يقدر بالماضي كما قدرناه؛ لأن الماضي لا يدل إلا على ما هو ماضٍ بِمَعْنَاهُ". أ. هـ.

يشير اللبلي بذلك إلى العطف في نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، وهذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، فقد قال الزجاجي[2]: "فإن عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما، جاز في المعطوف الخفضُ والنصب، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، عطفا على "زيد"، وهذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، تنصبه بإضمار فعل تقديره: ويَضْرِبُ عَمْرًا، أو ضَرَبَ عَمْرًا، قال الله-ﷻ-: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[3]، فنصب "الشَّمْسَ" بإضمارِ فِعْلٍ".

وأرى أن اللبلي مُحِقٌّ فيما أخذه على الزجاجي هنا؛ لأن كلام الزجاجِيِّ السابق صريح في أنه يُقَدِّرُ النصبَ فِي المعطوف على معمول اسم الفاعل المراد به الماضي

---

(١) وشي الحلل ورقة ٢٧/ب.

(٢) الجمل ص ٨٥.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٩٦، وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر، ويعقوب في رواية رُوَيْسٍ عنه، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش والنخعي والحسن وعيسى بن عمر: "وَجَعَلَ اللَّيْلَ" على الفعل الماضي، ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٣، والحجة للفارسي ٣٦١/٣، والتذكرة لابن غلبون ص ٣٢٩، والبحر المحيط ١٩٠/٤، والنشر ٢٦١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٣/٢.

بِوَجْهَيْنِ: بالفعل الماضي، وبالفعل المستقبل، وهذا بالفعل غير مناسب، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

وهذا المأخذ أَخَذَهُ غَيْرُ اللَّبْلِيِّ على الزجاجي –أيضًا–، فقد قال ابن السيد مُعَقِّبًا على كلام الزجاجي[(١)]: "النصب والخفض جائزان في هذه المسألة كما قال، غير أن المضمر يجب أن يكون فعلاً ماضيًا، كأنه قال: وضرب عمرا. وأما ما أجازه من إضمار فعل مضارع فإنه لا يجوز إلا أن يكون في الكلام دليل على الاستقبال والحال، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعَمْرًا غَدًا، أو الآن، ونحو ذلك، فإن عَرِيَ من دليل على غير الماضي لَمْ يَجُزْ".

وقد رَدَّ ابنُ أَبِي الربيع على اعتراض ابن السيد السابق، فقال[(٢)]: "الجواب: أن اسم الفاعل إذا صح أن يكون بمعنى الماضي صح أن يكون بمعنى الاستقبال، وأما أن يكون بمعنى الحال فلا إشكال فيه؛ لأن الصفات كلها إنما هي للحال، ولا توجد لغيره إلا اسمُ الفاعلِ، على حسب ما ذكرتُه، فإذا صح هذا علمتَ أنه كما يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرًا، يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ الآن وعمرًا، على تقدير: ويضرب عمرا، من غير نظر إلى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال. وأمرٌ آخر: أنه قد تقدم في ضمن كلامه[(٣)] أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال يعمل؛ لقوله: "إنما يعمل اسمُ الفاعل عَمَلَ الفعل الذي ضارعه"[(٤)]، فإذا كان "ضاربٌ" الذي بمعنى الماضي، وهو لا يعمل– على حسب ما تقدم–يفسر عاملاً في الاسم، فالأَحْرَى والأَوْلَى أن يفسِّرَ ما يَعْمَلُ، فلذلك قَدَّرَ[(٥)] "يضرب"، وذكر سيبويه أن تفسير اسم الفاعل بمعنى الحال أقوى من

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٠٣، ٢٠٤، وينظر–أيضا–ما قاله ابن خروف في شرح جمل الزجاجي ١/٥٤٠، وما قاله أبو عبد الله الفخار في شرح جمل الزجاجي ٢/١٢٤، ١٢٥.
(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠١٧، ١٠١٨.
(٣) يعني الزجاجي.
(٤) هذا قول الزجاجي في الجمل ص ٨٤.
(٥) يعني الزجاجي.

تفسير اسم الفاعل بمعنى الماضي؛ لكون الذي بمعنى الحال والاستقبال يعمل، وهو صحيح". أ.هـ.

وأرى أن ما أخذه اللبلي على الزجاجي هنا هو الصحيح، وأنه كان ينبغي له أن يُقَدِّرَ الفعل العامل في المعطوف على المضاف إلى اسم الفاعل المراد به المضي بالفعل الماضي، وأما ما قاله ابن أبي الربيع فهو غير مستقيم؛ لأن الكلام عن تقدير فِعْلٍ، لا عن تقدير اسمِ فاعلٍ، والفعل يعمل ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا، فالأَوْلَى أن يُقَدَّرَ ما كان موافقا لاسم الفاعل المتقدم في المعنى.

وأما ما حكاه ابن الربيع عن سيبويه من أن تفسير اسم الفاعل بمعنى الحال أقوى من تفسير اسم الفاعل بمعنى الماضي، فإننا إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه وجدنا خلافه، فقد قَدَّرَ سيبويه الفعلَ بمعنى الحال مع اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، فقال[1]: "وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصبا، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، كأنه قال: ويضرب عمرًا، أو: وضاربٌ عمرًا".

وعندما تكلم سيبويه عن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي قَدَّرَ الناصبَ معه ماضياً، فقال[2]: "ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً، جاز على إضمار فعل، أي: وضرب زيداً، وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضَرَبَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله، فحُمِلَ على المعنى، كما قال-جل ثناؤه-: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ. وَحُورٌ عِينٌ﴾[3]".

(١) الكتاب ١/١٦٩.
(٢) الكتاب ١/١٧١، ١٧٢.
(٣) سورة الواقعة الآيتان ٢١، ٢٢.

المأخذ الثالث

توجيه نصب تمييز "كم" الخبرية في بيتٍ للفرزدق

قال اللبلي[(١)]: "وأنشد-أيضاً-في باب "كَمْ":

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ-يَا جَرِيرُ-وَخَالَةٌ ... فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[(٢)]

ثم قال اللبلي في توجيه رواية النصب[(٣)]: "ومنهم من يقول: إنها استفهامية، وهو الزجاجي والسيرافي، وتبعهما بعض المتأخرين، وردَّ هذا القولَ الفارسيُّ وغيرُه، وقالوا: لا مدخل هنا للاستفهام؛ لأنه لا يكون فيه ذَمٌّ، من حيث إنه غير متحقق، فكيف يهجوه بما لم يتحقق؟، وإنما هو إخبار، والنصب على أنه شَبَّهَ "كم" الخبريةَ بالاستفهاميةِ، كما تشبه الاستفهامية بالخبرية، فيخفض بها في قولهم: كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟. ووَجَّهَ بعض النحويين[(٤)] قَوْلَ مَنْ جعلها استفهاميةً في هذا الوجه، فقال: الاستفهام هنا مَجَازٌ، وإنما استفهم على جهة التوبيخ والهزء به، أي: كم من العمات والخالات لك كُنَّ لِي أجيراتٍ؟، نسيتُ عِدَّتَهُنَّ لكثرتهن، فأخبرني بذلك". أ. هـ.

---

(١) وشي الحلل ورقة ٣٩/ب.

(٢) البيت من الكامل، للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٨٣/١، وروايته فيه:

كَمْ خَالَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَعَمَّةٍ

وينظر: الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، والمقتضب ٥٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٠١/٢، ٤٨٨، وسر صناعة الإعراب ٣٣١/١، وتحصيل عين الذهب ص ٢٦٨، ٢٩٨، وشرح المفصل ١٣٣/٤، واللسان: عشر، كمم، وشرح ابن عقيل ٢٢٦/١، والمغني ص ٢٤٥، والتصريح ٢٨٠/٢، والهمع ٢٧٥/٢، وشرح شواهد المغني ٥١١/١، والخزانة ٤٨٥/٦، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨، وشرح أبيات المغني ١٦٥/٤.

(٣) وشي الحلل ورقة ٤٠/أ.

(٤) هو أبو الحسن الرَّبَعِيُّ، حكاه ابن السيد في الحلل ص ١٨٠، وإصلاح الخلل ص ٢٣٢، المنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ٤٩٥/١، والخزانة ٤٨٦/٦.

وإذا رجعنا إلى الجمل وجدنا الزجاجي قد أنشد بيت الفرزدق السابق، ثم ذكر أن "عمة" و"خالة" يرويان بالرفع والنصب والخفض، وقال في رواية النصب[١]: "وَمَنْ نَصَبَهَا جَعَلَهَا استفهامًا".

وما قاله الزجاجي هنا تَابَعَ فيه السيرافِيَّ، وأَمَّا ما نسبه اللَّبْلِيُّ للسيرافِيِّ فإن السيرافِيَّ لم يَقُلْهُ في هذا البيت، وإنما ذكره في "كَمْ" بصفة عامة، حيث قال[٢]: "والذين ينصبون بها في الخبر يحملونه على الاستفهام، وهو الأصل؛ لأن "كم" عدد مبهم، فأصلها الاستفهام؛ لأن المستفهِم يحتاج أن يُبْهِمَ لشرحِ ما يسأل عنه، وليس الأصل في الإخبار والإبهام، فلذلك صار الأصل الاستفهام".

وقول السيرافي والزجاجي قاله المبردُ وابنُ السراج مِنْ قَبْلُ، قال المبرد[٣]: "وإذا قلت: "كم عمةً" فعلى الاستفهام".

وقال ابن السراج[٤]: "فإن قلت: "كم عمةً" فعلى وجهين: على ما قال سيبويه في لغةِ مَنْ ينصب في الخبر، وعلى الاستفهام".

أما ما قاله الفارسي فقد حكاه عنه ابن السيد[٥]، وقال ابن جني[٦]: "ومِن العرب مَنْ ينصب بها في الخبر بغير فصل، قال الفرزدق:

كَمْ عَمَّةً لَكَ-يَا جَرِيرُ-وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

يُرْوَى برفعِ العمةِ ونصبِها وجَرِّهَا، فمَنْ جَرَّهَا أو نَصَبَهَا جعل "كم" خَبَرًا في الوجهين، وقد يجوز أن يكون مَنْ نَصَبَهَا أراد الاستفهام بها".

(١) الجمل ص ١٣٨.
(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٩٢/٢.
(٣) المقتضب ٥٨/٣.
(٤) الأصول ٣١٩/١.
(٥) في الحلل ص ١٨٠، وإصلاح الخلل ص ٢٣٢، وينظر: المنهاج ٤٩٥/١، والخزانة ٤٨٦/٦.
(٦) اللمع ص ١٠٢، ١٠٣.

وقد جعل ابنُ يعيش الاستفهامَ هنا للتقرير[1]، وذكر ابن مالك أن نصب تمييز "كم" الخبرية لغةُ تميمٍ[2]، ورأى ابن الحاجب أنه لا فرق في المعنى بين أن تُقَدَّرَ "كم" استفهامًا أو خَبَرًا[3].

والذي أراه راجحا في هذه المسألة هو أن "كم" هنا خبريةٌ، وإنما نُصِبَ تمييزُها على لغةٍ لبعض العرب، وهذا ما قاله سيبويه، حيث قال[4]: " وبعض العرب ينشد قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةً لَكَ-يَا جَرِيرُ-وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وهم كثير، فمنهم الفرزدق، والبيت له، وقد قال بعضهم: "كم" على كل حال منونةٌ، ولكن الذين جَرُّوا في الخبر أضمروا "مِنْ" كما جاز لهم أن يضمروا "رُبَّ".

ويوضح هذا ما قاله الفارسي من أنه شَبَّهَ "كم" الخبريةَ بالاستفهاميةِ، فَنَصَبَ بها، ما قاله ابن عصفور، فإنه بعد أن ذكر كلام الزجاجي قال[5]: "فقوله في صحيح، وأَما الخبرية فمذهبه فيها فاسد؛ لأنَّ سيبويه-رحمه الله-حكى نصب تمييز "كم" الخبرية من غير فصل، حملاً على الاستفهامية. وعلى ذلك قول الشاعر:

كَمْ عَمَّةً لَكَ-يَا جَرِيرُ-وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي".

(١) شرح المفصل ٤/١٣٣.
(٢) شرح التسهيل ٢/٤٢١.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٧.
(٤) الكتاب ٢/١٦٢.
(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٩.

المأخذ الرابع

جَعْلُهُ المنادى المَقْصُودَ نَكِرَةً

قال اللبلي في باب النداء[1]: "وأنشد-أيضا-في هذا الباب[2]:

أَلاَ يَـا نَخْلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ عَلَيْـكِ وَرَحْمَـةُ اللَّـهِ السَّـلاَمُ[3]

ثم قال اللبلي[4]: "الشاهد أن النخلة عند الزجاجي منادى مَنْكُورٌ، ولذلك نصبه الشاعر، وجعله الزجاجي مثل قوله في البيت الأول، وهو قوله:

فَيَـا رَاكِبًـا.....[5]

وليس مثله، وللقائل أن يقول: كيف جعله منادًى منكورًا، والشاعر قصد النخلة وخاطبها، فَحَيَّاهَا، وسَلَّمَ عليها، فتعرفتْ بالقصد إليها، وكل مقصود في النداء فهو معرفة، فكيف يجعله الزجاجي من قبيل المنادى المنكور؟. فقال الأعلم[6]: إنه أطلق عليها منادًى منكورًا من حيث اللفظُ؛ لاتصاله بالمجرور بعده، ووقوعه موقع صفته،

---

(١) وشي الحلل ورقة ٤٢/أ.
(٢) الجمل ص ١٤٨.
(٣) البيت من الوافر، للأحوص، وهو في ديوانه ص ٢٣٩ الحاشية، وينظر: مجالس ثعلب ص ١٩٨/١، والأصول ٢٢٦/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، واللسان: شيع، وارتشاف الضرب ٢١٨٤/٥، والمغني ص ٤٦٧، ٨٦٦، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٥١٠/٧، ٣٥٤٤، والمنهاج ٥٢٦/١، والتصريح ٣٤٤/١، والهمع ٣٠/٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٧/٢، والخزانة ١٩٢/٢، ١٣١/٣، وشرح أبيات المغني ١٠٢/٦.
(٤) وشي الحلل ورقة ٤٢/ب.
(٥) يعني قول الشاعر:

فَيَـا رَاكِبًـا إِمَّـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ نَـدَامَايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَـا

وهو من الطويل، لِعَبْدِ يَغُوثَ بنِ وَقَّاصٍ الحَارِثِيِّ، ينظر: الكتاب ٢٠٠/٢، والمقتضب ٢٠٤/٤، وتحصيل عين الذهب ص ٣١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٨/١، وشرح الشافية للرضي ٣٥٧/١، ورصف المباني ص ١٣٧، واللسان: عرض، وشرح ابن عقيل ٢٦٠/٣، والتخمير ٣٢٨/١، والتصريح ١٦٧/٢، والخزانة ٤١٣/١، ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٧، ٢٢٣/٩.
(٦) تحصيل عين الذهب ص ٣١١، باختلاف يسير في ألفاظه.

فكأنه قال: يا نخلةً كائنةً من ذات عرق، فجرى اللفظ على التنكير، وإن كان مقصودًا بالنداء، معرفةً في التحصيل، وكثيرًا ما ينصب في النداء وهو معرفة؛ لأن ما بعده من صلته، وضارع المضاف، كقولهم: يا خَيْرًا من زيد، وكذلك ما نُقِلَ إلى النداء موصوفًا بما يوصف بالنكرة، جرى عليه لفظ المنادى المنكور، وإن كان في المعنى معرفة. والْتَزَمَ[1] في موضع آخر من كتابه أنها معرفة، وكان حقها أن تُبْنَى على الضمِّ، إلا أن الشاعر لَمَّا اضْطُرَّ رَدَّهَا إلى التنوين والنصب. وقال بعضهم: وإنما نصب "نخلة" هنا، وإن كانت معرفة؛ لأنها موصوفة بالمجرور الذي بعدها، وهو "من ذات عرق"، فطالت الصفة، فأشبهت المضاف، فنصبت لشبهها بالمضاف".

وإذا رجعنا إلى الجمل وجدنا الزجاجي يقول[2]: "وتقول في النكرة: يا ذاهبا مسرعا، ويا راكبا مستعجلا، ويا قاصدا بلدا، وكذلك ما أشبهه، قال الشاعر:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

فنصب "راكبًا" لأنه منادى منكور، وقال آخر:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلاَمُ".

فاللبلي إنما يأخذ على الزجاجي أنه جعل "نَخْلَةً" في هذا البيت و"رَاكِبًا" في البيت الذي قبله من جنس واحد، وهو النكرة غير المقصودة، والحق أن النخلة منادى مقصود، وأن "راكبا" منادى غير مقصود، ولذلك قال اللبلي: "وليس مثله...إلخ"[3].

---

(١) يعني الزجاجي.

(٢) الجمل ص ١٤٧، ١٤٨.

(٣) وقد قال اللبلي في البيت الأول: "الشاهد في البيت: نصب "راكبا"؛ لأنه منادى منكور، ولم يَخُصَّ واحدًا بعينه؛ إذْ لم يقصد قصد شخص بعينه، وإنما الْتَمَسَ راكبًا من الركبان يُبْلِغُ قَوْمَهُ تَحِيَّتَهُ، فكل مَنْ بَلَّغَ عنه فهو المدعوُّ، فهو بمنزلة الأعمى في قوله: يا رجلاً خُذْ بيدي، فكل من أخذ بيده فهو المراد، ولو أراد راكبا بعينه لَبَنَاهُ على الضمِّ، ولم يَجُزْ له تنوينه ونصبه؛ لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه؛ لأن الجملة التي بعده لا يصح أن تكون نعتا؛ للأمر الذي فيها". وشي الحلل ورقة ٤٢/أ.

وقد فَرَّقَ سيبويه وغيره بين النكرة المقصودة وغير المقصودة، فقال سيبويه[1]: "وكذلك نداء النكرة لَمَّا لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف، وقال ذو الرمة:

أَدَارًا بِحُــزْوَى هِجْــتِ لِلْعَــيْنِ عَبْــرَةً فَمَــاءُ الْهَــوَى يَــرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْــرَقُ[2]".

وقال المبرد[3]: "والفصل بين قولك: يا رجلُ أَقْبِلْ، إن أردت به المعرفة، وبين قولك: يا رَجُلاً أَقْبِلْ، إذا أردت به النكرة، أنك إذا ضممت فإنما تريد رجلا بعينه تشير إليه دون سائر أُمَّتِهِ، وإذا نصبت ونونت، فإنما تقديره: يا واحدا ممن له هذا الاسم، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عنيتَ".

ويؤيد هذا ما قاله اللبلي في آخر كلامه السابق: "وَالْتَزَمَ في موضعٍ آخَرَ من كتابه أنها معرفةٌ".

يعني اللبليُّ بذلك قولَ الزجاجي[4]: "ولا يجوز أن تقول: يا الرَّجُلُ، ويا الغلامُ، ولا يا الراكبُ؛ لأن النداء يُعَرِّفُ المنادى بالقصد والإشارة، والألف واللام تعرفانه بالعهد، ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين".

وقال الزجاجي-أيضا-[5]: "واعلم أنك إذا أَقْبَلْتَ على رجلٍ بعينه فناديته، قلت: يا رَجُلُ أَقْبِلْ، فرفعتَه، والتقدير: يا أيها الرجل أقبل؛ لأنك تريده بعينه، وإِنْ لَمْ تُرِدْ رَجُلاً بعينه قلت: يا رجلاً أَقْبِلْ، فكُلُّ مَنْ أَجَابَكَ فهو الذي ناديته، وفي الأول إنما ناديتَ واحداً بعينه".

---

(١) الكتاب ١٩٩/٢.
(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ٤٥٦/١، وينظر: المقتضب ٢٠٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ٤١٠/١، وتحصيل عين الذهب ص ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧، والخزانة ١٩٠/٢، ٣٣/١١.
(٣) المقتضب ٢٠٦/٤.
(٤) الجمل ص ١٥٠، ١٥١.
(٥) الجمل ص ١٥٢. وينظر تعليق ابن الفخار على كلام الزجاجي في شرح الجمل ٦٨١/٢، ٦٨٢.

وقال ابن خروف[1]: "وقولهم: "يا رَجُلاً" منادى منكور، و"يا راكبًا مستعجلاً" منادى موصوف، و"يا غلامَ زيدٍ" منادى مضاف، و"يا قاصدًا بلدًا"، و"يا ضاربا رجلاً"، و"يا خيرا من زيد" منادى مطول، ويجوز أن يكون المطولُ معرفةً ونكرةً، على حسب ما يقصده المنادِي من الاختصاص أو العموم".

وقال ابن الفخار في تعريف المنادى المفرد المقصود[2]: "والقول الثاني: أَنَّ تَعريفه بالقصد والإشارة، وحرف النداء–أيضا–على هذا القول بمنزلة حرف التعريف؛ لأن هذا المعنى من القصد والإشارة إنما يكون بوجوده".

وقال ابن خروف في بيت الأحوص[3]: "سَلَّمَ على النخلة، وهو يريد محبوبته، فكنى بها عنها، ويمكن أن يريد النخلةَ حيث كانت في مَحَلِّ أَحِبَّتِهِ، فطالت بالصفة فنصبها، وهي مقصودة في المعنى؛ لأنه لَمْ يُرِدْ إلا نَخْلَةً معينةً".

فالنحاة–إِذًا–مُتَّفِقُونَ على أن النكرة المقصودة تتعرف بالنداء، وبهذا يتضح الفصل بين "نخلة" في بيت الأحوص، وبين "راكبا" في البيت الذي قبله.

ولكنْ لماذا نُصِبَت "نخلة" في بيت الأحوص مع أنها مقصودة؟، قيل: إنه نُصِبَ في البيت للضرورة، وحكاه ابن عصفور عن بعضهم[4]، وقيل: إنما نُصِبَ لشبهه بالمضاف، وهذا هو ما أراه راجحا هنا؛ لأن "نخلة" في البيت من الشبيه بالمضاف.

قال الأعلم[5]: "ونظيره مما ينتصب وهو معرفة؛ لأن ما بعده من صلته، فضارع المضاف، قَوْلُهُمْ: يا خَيْرًا مِنْ زيدٍ".

مما سبق نرى أن اللبلي كان مُحِقًّا فيما أخذه على الزجاجي هنا، وأن "نَخْلَةً" في البيت الشاهد منادى مقصود، وليس نكرة.

---

(١) شرح الجمل ٢/٦٨٥.
(٢) شرح الجمل ٢/٦٨٤.
(٣) شرح الجمل ٢/٦٨٥.
(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/٨٣، ٨٤.
(٥) تحصيل عين الذهب ص ٣١١.

المأخذ الخامس

ادِّعَاؤُهُ أن "حَاشَا" فِعْلٌ

قال اللبلي[1]: "وأنشد في باب الاستثناء[2]:

وَلاَ أَرَى فَـــاعِلاً فِي النَّـــاسِ يُشْـــبِهُهُ ... وَلاَ أُحَاشِـي مِـنَ الأَقْـوَامِ مِـنْ أَحَـدِ[3]

ثم قال اللبلي[4]: "استشهد به الزجاجي على أن "حاشا" فعل؛ بإتيانه بالفعل المستقبل، وهو "أُحَاشِي"، ووجه الدليل: أنه قد صُرِّفَ منه فعلٌ مستقبل، وهو قوله "أُحَاشِي"، وذلك لا يكون إلا في الأفعال، وهو مذهب المبرد والفارسي، ومذهب سيبويه أنه حرف، وهو الصحيح. وأما استدلالهم على فعليته بالتصرف فليس فيه دليل؛ لأن ذلك موجود في الحروف، أعني أن الحرف يُصَرَّفُ فِعْلاً، كقولك: سألته حاجة فَلَوْلاَنِي: قال: لَوْ كان كذا، وهو كثير.

واستدلوا–أيضا–بأنه دخله التخفيف بالحذف، يقال: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[5]، بغير ألف. قالوا: والحذف لا يكون إلا في الأفعال. وليس في هذا–أيضًا–دليلٌ؛ لأن الحروف قد دخلها الحذف، كقولك: "رُبَ" في ألفاظٍ أُخَرَ. والدليل على صحة قول سيبويه قول الشاعر:

---

(١) وشي الحلل ورقة ٥٦/ب.
(٢) الجمل ص ٢٣٣.
(٣) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه ص ٢٠، وينظر: الأصول ٢٨٩/١، والاستغناء للقرافي ص ١١٠، ١١٨، وشرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨، ٤٩، واللسان: حشا، والجنى الداني ص ٥٥٩، ٥٦٣، والمغني ص ١٦٤، والهمع ٢١٣/٢، وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١، وخزانة الأدب ٤٠٣/٣: ٤٠٥.
(٤) وشي الحلل ورقة ٥٦/ب.
(٥) سورة يوسف من الآية ٣١، ٥١.

حَاشَـــا أَبِي ثَوْبَـــانَ، إِنَّ أَبَـــا ثَوْبَـــانَ لَـــيْسَ بِبُكْمَـــةٍ فَـــدْمِ
عَمْـــرَو بْـــنَ عَبْـــدِ اللَّـــهِ، إِنَّ بِـــهِ ضَـــنًّا عَلَـــى الْمَلْحَـــاةِ وَالشَّـــتْمِ[1]

فَجَرَّ بِهَا. وأيضا فإنك تقول: حَاشَايَ بالياء، ولا تقول: حَاشَانِي بالنون، ولو كان فعلاً لَقُلْتَهُ، كما تقول: رمانِي، وأعطانِي. وأيضاً فإنه لا يجوز فيه المصدرية، فلا تقول: قام القوم ما حاشاي، كما تقول: ما خلا زيدًا، وهو يدل على أنه حرف؛ إِذْ لَمْ تجعله صلةَ "ما"، وفي هذا كفاية". أ. هـ.

أنكر اللبلي على الزجاجي ذهابَه إلى أن "حاشا" فِعْلٌ، واستشهادَه بهذا البيت على ذلك، ولكننا إذا رجعنا إلى الجمل وجدنا الزجاجي يذهب إلى أن "حاشا" تَخْفِضُ على كل حالٍ، ثم يذكر أن مِن العرب مَنْ يَنْصِبُ بِهَا، ثم ذكر هذا البيت، قال الزجاجي[2]: "فأما "سِوَى" و"سُوَى" و"سَوَاء" و"حَاشَا" و"خَلاَ" فإنها تَخْفِضُ على كل حال، كقولك: قام القوم سوى زيدٍ، وحاشا عمرٍو، وخلا محمدٍ. ومِن العرب مَنْ ينصب بـ"حاشا"، ويجعلها فعلاً، وكذلك "خَلاَ"، ويستشهد بقول النابغة:

وَلاَ أَرَى فَـــاعِلاً فِي النَّـــاسِ يُشْـــبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِـي مِـنَ الأَقْـوَامِ مِـنْ أَحَـدِ".

نرى في هذا الكلام أن الزجاجي لا يقول بأن "حاشا" فِعْلٌ كما زعم اللبلي، وإنما يقول بأنها حرف كما هو مذهب سيبويه، ثم يحكي أن بعض العرب ينصب بها، فالزجاجي–على أبعد الاحتمالات–يرى أن النصب بها قليل، فلم يكن اللبليُّ إذاً مُصِيباً فيما أخذه على الزجاجي هنا؛ لأنه لَمْ يُحَرِّرْ قولَ الزجاجي فيها؛ لأن كلامه واضح كما تقدم.

(١) البيتان من الكامل، للجُمَيْح الأسدي، ونُسِبَا لِسَبْرَةَ بنِ عَمْرٍو الأسديِّ، ينظر: المحتسب ٣٤١/١، والإنصاف ص ٢٤٣، وشرح المفصل ٨٤/٢، ٤٧/٨، واللسان: حشا، والبحر المحيط ٣٠٠/٥، والجنى الداني ص ٥٦٢، والمغني ص ١٦٦، والهمع ٢١١/٢، وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١، والخزانة ١٨٢/٤.
(٢) الجمل ص ٢٣٢، ٢٣٣.

هذا، ومن نافلة القول أن أذكر أن للعلماء في "حاشا" أربعة مذاهب[(١)]:

الأول: مذهب جمهور البصريين: وهو أن "حاشا" حرف جر، وهو قول سيبويه[(٢)]، واختاره الزمخشري[(٣)] وابن الحاجب[(٤)].

الثاني: مذهب الكوفيين: وهو أن "حاشا" فعل، وقال الفراء منهم: ليس له فاعل[(٥)].

الثالث: مذهب المبرد[(٦)]: وهو أن "حاشا" تستعمل تارة حرفا، وتستعمل تارة أخرى فعلا، وحُكِيَ عن الأخفش وأبي عَمْرٍو الشيبانِيِّ وأَبِي عُمَرَ الجَرْمِيِّ وأبِي عثمان المازِنِيِّ والزَّجَّاجِ، وبه قال ابن جني والمرادي[(٧)].

الرابع: أنه مصدر: وهذا المذهب حكاه صدر الأفاضل الخوارزمي عن بعض البصريين[(٨)]، وحكاه المرادي عن الزجاج[(٩)]. وصححه ابن مالك[(١٠)] وابن عقيل[(١١)].

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٤٩/٢، والمقتضب ٣٩١/٤، والأصول ٢٨٨/١، ٢٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٥/٣، واللمع ص ٥٥، ٥٧، والاستغناء للقرافي ص ١٠٩: ١١١، والمفصل ص ١٩٧، والإنصاف ص ٢٤١، وأسرار العربية ص ٢٠٧: ٢١٠، واللباب للعكبري ٣٠٩/١: ٣١١، والغرة المخفية ٢٩٤/١، ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢، ٨٥، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/١، ٢٤٨/٢، ٢٤٩، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٥٣/٢، ٨٥٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢٢٠٣/٥، والتصريح ٣٦٥/١، وارتشاف الضرب ١٥٣٢/٣، ١٥٣٣، والجنى الداني ص ٥٦١، والمساعد ٥٨٤/١، ٥٨٥.

(٢) الكتاب ٣٤٩/٢.

(٣) المفصل ص ١٩٧.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٧/١.

(٥) ينظر قوله في شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢، والاستغناء للقرافي ص ١١٧، ورصف المباني ص ١٧٩، والجنى الداني ص ٥٦٠، ٥٦٣، وارتشاف الضرب ١٥٣٣/٣.

(٦) المقتضب ٣٩١/٤.

(٧) ينظر قولهم في الأصول ٢٨٩/١، والاستغناء للقرافي ص ١٠٩، ١١٠، ١١٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢، والجنى الداني ص ٥٦٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢٢٠٤/٥، والتصريح ٣٦٥/١.

(٨) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٤٦٥/١، ٤٦٦.

(٩) الجنى الداني ص ٥٦٣.

(١٠) شرح التسهيل ٣٠٨/٢.

(١١) المساعد ٥٨٥/١.

المأخذ السادس

قوله: إِنَّ "أَلاَ" لِلتَّمَنِّي فِي بَيْتٍ لِحَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ

قال اللَّبْليُّ[1]: "وأنشد في باب دخول ألف الاستفهام على "لا"[2]:

أَلاَ طِعَـــانَ، أَلاَ فُرْسَـــانَ عَادِيَـــةً إِلاَّ تَجَشُّـــؤُكُمْ عِنْـــدَ التَّنَـــانِيرِ؟[3]

ثم قال اللبلي[4]: "الشاهد: إعمال "أَلاَ" عمل "لا"؛ لأن معناها كمعناها، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة عليها للتقرير، وليست "أَلاَ" هنا للتمني كما ذكره الزجاجي؛ لأنه هَجْوٌ، والتمني يُزِيلُ معنى الهَجْوِ؛ لأنه غير حقيقي، فلو كانت للتمني لَفَسَدَ معنى البيت، وإنما "أَلاَ" هنا كما قدمناه، "لا" النافية، دخل عليها ألف التقرير".

إذا رجعنا إلى الجمل وجدنا الزجاجي يقول[5]: "إذا أدخلتَ ألف الاستفهام على "لا" كان ذلك على معنيين: على التمني، والتحضيض، فالتمني يَجْرِي مَجْرَى النفي في العمل، والتحضيضُ يجوز فيه التنوينُ. تقول: ألا ماءَ أشربْهُ؟، ألا مالَ عندك؟، قال الشاعر–وهو حسان بن ثابت–:

---

(١) وشي الحلل ورقة ٥٨/أ.
(٢) الجمل ص ٢٤٠.
(٣) البيت من البسيط، وهو في ديوان حسان ٢١٩/١، ونُسِبَ لِخِدَاشِ بن زهير، وهو في ديوانه ص ٧٥، وينظر: الكتاب ٣٠٦/٢، وشرحه للسيرافي ٤١/٣، وشرح أبياته لابن السيرافي ١١/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٣٥٥، والنكت ٦١٣/١، والحلل ص ٣٢٨، وشرح الجمل لابن خروف ٩٩٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢، ٦١/٣،، وشرح الكافية للرضي ٨٣٥/٢/١، وتوضيح المقاصد ٥٥٠/١، والمنتخب الأكمل ١٦٧/١، ١٧٤، ١٧٥، ورصف المباني ص ٨٠، والجنى الداني ص ٣٨٤، المقاصد الشافية ٤٣٩/٢، ٤٤٥، وشرح الجمل للفخار ١٠٣٣/٣، والمغني ص ٩٦، ٤٥٧، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٤٤٨/٣، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، والهمع ٤٧٢/١، والخزانة ٦٩/٤، ٧٢، ٧٧، ٧٩، وشرح أبيات المغني ٨٥/٢.
(٤) وشي الحلل ورقة ٥٨/أ.
(٥) الجمل ص ٢٤٠.

أَلاَ طِعَـــانَ، أَلاَ فُرْسَـــانَ عَادِيَـــةً إِلاَّ تَجَشُّـــؤُكُمْ عِنْـــدَ التَّنَـــانِيرِ؟

وتقول في التحضيض: أَلاَ زَيْدًا؟، وأَلاَ عَمْرًا؟، وأَلاَ قِتَالاً؟".

المأخذ الذي يأخذه اللبلي على الزجاجي هنا يتعلق بالمعنى(١)؛ فالزجاجي يرى أن الاستفهام هنا معناه التمني، واللبليُّ وغيرُه يَرَوْنَ أَنَّ الاستفهام هنا معناه التقرير أو التوبيخ.

وأرى أن اللبلي كان محقا فيما أخذه على الزجاجي هنا؛ والحجة التي ساقها وهي "أن التمني يزيل معنى الهجو(٢)؛ لأنه غير حقيقي، فلو كانت للتمني لفسد معنى البيت"، حجةٌ قويةٌ، و"لا" باقيةٌ على عملها بعد دخول همزة الاستفهام عليها.

وكذلك ذهب الأعلم إلى أن الاستفهام هنا معناه التقرير(٣)، ولكنني أرى أن الاستفهام هنا معناه الإنكار والتوبيخ، لا التقريرُ كما قال اللبلي، وهذا ما يظهر من معنى البيت؛ لأن البيت في الهجاء، قال ابن خروف(٤): "والهمزة الداخلة على "أَلاَ" في البيت للتقرير والتوبيخ، ولا وجه فيها للتمني كما زعم أبو القاسم وابنُ بَابَشَاذَّ(٥)؛ لِفَسَادِ المعنى".

وقال ابن عصفور(٦): "أَورده أَبو القاسم على أَن "لا" فيه للتمني. وذلك فاسد من طريق المعنى بل "لا" فيه باقية على نفيها، والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ".

(١) سواء أكانت "ألا" للتقرير أو التوبيخ أو للتمني فعملها كعملها قبل أن تدخل عليها الهمزة، ينظر: الكتاب ٣٠٦/٢، وخَالَفَ المازِنِيُّ في ذلك، فأجاز الحَمْلَ على الموضع، وجَعَلَ لَهَا خَبَرًا. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٩٩١/٢.
(٢) وقد ذهب المالقي وابن هشام إلى أن "ألا" في البيت للتمني، ينظر: رصف المباني ص ٨٠–شرح الجمل لابن هشام ص ٣١٩.
(٣) تحصيل عين الذهب ص ٣٥٥، والنكت ٦١٣/١.
(٤) شرح جمل الزجاجي ٩٩٣/٢.
(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ٧/٢.
(٦) شرح جمل الزجاجي ٢٨٠/٢.

وهذا ما ذهب إليه الشلوبين[١] وابن مالك[٢] والمرادي[٣] والخفاف[٤] والفخار[٥] وناظر الجيش[٦] والبغدادي[٧] وغيرهم.

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٣٣٦، وشرح الجمل للفخار ١٠٣٣/٣.
(٢) شرح التسهيل ٧٠/٢.
(٣) توضيح المقاصد ٥٥٠/١، والجنى الداني ص ٣٨٤.
(٤) المنتخب الأكمل ١٦٧/١.
(٥) شرح الجمل للفخار ١٠٣٣/٣.
(٦) شرح التسهيل لناظر الجيش ١٤٤٧/٣، ١٤٤٨.
(٧) خزانة الأدب ٧٠/٤.

الخاتمة

من خلال من تقدم في هذا البحث أستطيع أن أُلَخِّصَ أَهَمَّ النتائج التي يمكن الوقوف عليها فيما يأتي:

١-أن مَآخِذَ اللبلي على الزجاجي في كتاب "وشي الحلل في شرح أبيات الجمل" بلغتْ ستة عشر مأخذًا، وهذا العدد وقفت عليه من خلال تتبعي لكلام اللبلي في كتابه المذكور.

٢-أن هذه المآخذ لم تكن مآخذَ نحويةً فقط، بل تعددت أنواعها، فمنها ما يتعلق بالأسلوب، وذلك في المبحث الأول من هذا البحث، ومنها ما يتعلق بالمنهج، وذلك في المبحث الثاني منه، ومنها ما يتعلق بآراءٍ نحويةٍ للزجاجي، وذلك في المبحث الثالث منه.

٣-أنني وجدتُ أن اللبلي كان مُحِقًّا في أكثر المآخذ التي أخذها على الزجاجي، وذلك في المآخذ: الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس من المبحث الأول، والمأخذين: الأول والثالث من المبحث الثاني، والمآخذ: الأول والثاني والثالث والرابع والسادس من المبحث الثالث.

٣-أن اللبلي جَانَبَهُ الصوابُ-فيما بَدَا لِي-في مأخذين فقط من هذه المآخذ التي أخذها على الزجاجي، وهما المأخذ الثاني من المبحث الثاني، والمأخذ الخامس من المبحث الثالث.

٤-أنه أَمْكَنَ الْتِمَاسُ العُذْرِ للزَّجَّاجِيِّ في بعض المآخذ التي أخذها عليه اللبلي، وذلك في المأخذ الأول من المبحث الأول، والمأخذين: الثاني والرابع من المبحث الثاني.

أهم المصادر والمراجع

أولا: الرسائل الجامعية

-أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل-دكتوراه-جامعة أم القرى-١٤١٠هـ-إعداد/ حماد بن محمد الثمالي-إشراف الدكتور/ محمود الطناحي.
-شرح الجمل للزجاجي لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (الشرح الكبير)-رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة-رقم (٥٤٧)-تحقيق/ مصطفى حسن إمام.
-المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للزجاجي (السفر الثالث) لمحمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي الشهير بالخفاف-دكتوراه-جامعة أم القرى-إعداد/ أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله-١٤١٢هـ=١٩٩١م.

ثانيا: المطبوعات

-إتحاف فضلاء البشر للدمياطي-تحقيق د/ شعبان إسماعيل-عالم الكتب-بيروت-ط ١-١٤٠٧ هـ= ١٩٨٧م.
-ارتشاف الضرب لأبي حيان-تحقيق د/ رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
-الأزهية في علم الحروف للهروي-تحقيق/ عبد المعين الملوحي-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠١هـ=١٩٨١م.
-الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي-تحقيق/ طه عبد المحسن-مطبعة الإرشاد-بغداد-١٩٨٢م.
-إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني-تحقيق/ محمود جاسم الدرويش-ط ٢-مؤسسة الرسالة-بيروت-١٤٠٩هـ.
-إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي-لابن السيد البطليوسي-تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي-دار المريخ-الرياض-ط ١-١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
-إصلاح المنطق لابن السكيت-تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون-دار المعارف-القاهرة-ط ٤-[١٩٨٧م].
-الأصول في النحو لابن السراج-تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط٢-١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
-إعراب القرآن للنحاس-تحقيق د/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ٣-١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.
-أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي-تحقيق د/علي أبو زيد وآخرون-طار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق-ط ١-١٤١٨هـ.
-أمالي ابن الشجري-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

-الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي-تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان-ط ١-١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري-تحقيق د/ جودة مبروك-مكتبة الخانجي-القاهرة-ط ١-٢٠٠٢م.
-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب-تحقيق د/ موسى بناي العليلي-وزارة الأوقاف العراقية.
-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرِينَ-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
-برنامج ابن جابر الوادي محمد بن جابر-تحقيق د/محمد الحبيب الهيلة-مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة-١٤٠١هـ.
-برنامج التجيبي القاسم بن يوسف التجيبي السبتي-تحقيق/ عبد الحفيظ منصور-الدار العربية للكتاب-ليبيا وتونس-١٩٨١م.
-البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع-تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي-بيروت-١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.
-بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لأبي جعفر اللبلي-تحقيق د/سليمان بن إبراهيم العايد-جامعة أم القرى-١٤١١هـ=١٩٩١م.
-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-المكتبة العصرية-بيروت.
-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي-تحقيق/ محمد المصري-دار سعد الدين-دمشق-ط ١-١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
-البيان والتبيين للجاحظ-تحقيق/ عبد السلام محمد هارون-دار الفكر-بيروت-ط ٤.
-تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي-منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت.
-تاريخ الإسلام للذهبي-تحقيق د/عمر تدمري-دار الكتاب العربي-بيروت-ط ١-١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
-تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب-للأعلم الشنتمري-تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان-مؤسسة الرسالة بيروت-ط ٢-١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
-تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأبي جعفر اللبلي-السفر الأول-تحقيق د/ عبد الملك بن عيضة الثبيتي-مكتبة الآداب-القاهرة-١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
-تراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ-دار الغرب الإسلامي-بيروت-١٩٨٢م.
-التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري-تحقيق/ مصطفى حجازي-الهيئة المصرية العامة للكتاب.
-توضيح المقاصد والمسالك يشرح ألفية ابن مالك للمرادي-تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي القاهرة-ط ١-١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

-الجمل في النحو للزجاجي-تحقيق د/ علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٥-١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي-تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل-منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت-ط ٢-١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
-الحجة للقراء السبعة للفارسي-علق عليه/ كامل مصطفى الهنداوي-منشورات محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
-الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد-تحقيق د/ مصطفى إمام-مكتبة المتنبي-القاهرة-ط ١-١٩٧٩م.
-خزانة الأدب للبغدادي-تحقيق/ عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي-القاهرة ط ١-١٤٠١هـ=١٩٨١م.
-الخصائص لابن جني-تحقيق/ محمد علي النجار-دار الكتب المصرية.
-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي-تحقيق د/ أحمد محمد الخراط-دار القلم-دمشق.
-درة الحجال في أسماء الرجال لأحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي-تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور-ط ١-دار التراث-القاهرة-١٣٩٠هـ.
-الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء أهل المذهب-لابن فرحون المالكي-تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور-مكتبة التراث-القاهرة-[١٩٧٢م].
-ديوان أبي الأسود الدؤلِيِّ-تحقيق/ محمد حسن آل ياسين-منشورات مكتبة النهضة-بغداد-ط ٢-١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
-ديوان تأبط شرا-إعداد وتقديم/ طلال حرب-دار صادر-بيروت-ط ١-١٩٩٦م.
-ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب-تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه-دار المعارف-مصر-[١٩٧١م].
-ديوان حسان بن ثابت-تحقيق/ وليد عرفات-دار صادر-بيروت-٢٠٠٦.
-ديوان الخنساء-دار صادر-بيروت.
-ديوان ذي الرمة-تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٣-١٤١٤هـ=١٩٩٣م.
-ديوان أبي طالب عم النبي-ﷺ-جمعه وشرحه د/ محمد ألتونجي.
-ديوان علقمة بن عبدة-شرحه/ سعيد نسيب مكارم-دار صادر-بيروت-ط ١-١٩٩٦م.
-ديوان الفرزدق-دار صادر-بيروت.
-ديوان الكميت بن زيد الأسدي-جمع وشرح وتحقيق/ محمد نبيل طريفي-دار صادر-بيروت-ط ١-٢٠٠٠م.
-ديوان الكميت بن معروف ضمن "عشرة شعراء مقلون"-صنعة د/ حاتم الضامن-بغداد-بدون.
-ديوان النابغة الذبياني-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف-القاهرة-ط ٢-[١٩٨٥م].

-ديوان الهذليين-دار الكتب المصرية-القاهرة-الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
-الرحلة المغربية أو رحلة العبدري لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري-تحقيق/ محمد الفاسي-وزارة الثقافة المغربية-الرباط-١٩٦٨م.
-رصف المباني للمالقي-تحقيق د/ أحمد محمد الخراط-مجمع اللغة العربية بدمشق-ط ١-١٩٧٥م.
-السبعة في القراءات-لأبي بكر بن مجاهد-تحقيق د/ شوقي ضيف-دار المعارف-القاهرة-ط ٢-[١٩٨٠م].
-سر صناعة الإعراب-لابن جني-تحقيق د/ حسن هنداوي-دار القلم-دمشق-ط ٢-١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
-شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية لمحمد بن محمد مخلوف التونسي-المطبعة السلفية بالقاهرة-١٣٤٩هـ.
-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك-تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد-دار التراث-القاهرة-ط ٢٠-١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.
-شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي-تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم-مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة-ودار الفكر بيروت-١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
-شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي-تحقيق/ عبد العزيز رباح، وزميله-دار المأمون للتراث-دمشق-ط ١.
-شرح أشعار الهذليين للسكري-تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج-مكتبة دار العروبة-القاهرة.
-شرح التسهيل لابن مالك-تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون-دار هجر-القاهرة-ط ١-١٤١٠ هـ =١٩٩٠ م.
-شرح التسهيل لناظر الجيش-تحقيق د/ علي فاخر وآخرين-دار السلام القاهرة-ط ١-١٤٢٨-٢٠٠٧م.
-شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري-دار إحياء الكتب العربية-القاهرة.
-شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن خروف الإشبيلي-تحقيق/ سلوى محمد عرب-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة-١٤١٩هـ.
-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور-تحقيق/صاحب أبو جناح-وزارة الأوقاف بالعراق-١٩٨٢م.
-شرح شافية ابن الحاجب للرضي-تحقيق/محمد نور الحسن وزميليه-دار الكتب العلمية-بيروت-١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
-شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي-منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت.
-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب-تحقيق الدكتور/ حسن الحفظي، والدكتور/ يحيى بشير مصري-جامعة الإمام محمد بن سعود-الرياض-ط ١-١٤١٤، ١٤١٧هـ=١٩٩٣م، ١٩٩٦م.
-شرح الكافية الشافية لابن مالك-تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي-مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث-ط ١-١٤٠٢هـ.

-شرح الكتاب لأبي الحسن بن خروف-تحقيق/ خليفة محمد خليفة بديري-منشورات كلية الدعوة الإسلامية ليبيا-ط ١-١٤٢٥هـ=١٩٩٥هـ.
-شرح كتاب سيبويه للسيرافي-تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
-شعر الأحوص الأنصاري-جمعه وحققه/ عادل سليمان جمال-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٧٧م.
-شعر خداش بن زهير العامري-صنعة د/ يحيى الجبوري-مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.
-شعر أبي زبيد الطائي-جمعه وحققه د/ نوري حمودي القيسي-مطبعة المعارف-بغداد-١٩٦٧م.
-الصحاح للجوهري-تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار-دار العلم للملايين-بيروت-ط ٤-١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.
-عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية للغبريني-تحقيق/ رانج أبو نار-الجزائر.
-فهرست اللبلي-تحقيق/ ياسين عياش، وعواد أبو زينة-دار الغرب الإسلامي-بيروت-ط ١-١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
-كتاب سيبويه-تحقيق/ عبد السلام محمد هارون-دار الجيل-بيروت-ط ١.
-الكشاف للزمخشري-دار المعرفة-بيروت.
-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاج خليفة-دار إحياء التراث العربي-بيروت.
-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري-تحقيق/ غازي مختار طليمات-دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق-ط١-١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
-لسان العرب-لابن منظور الإفريقي المصري-دار صادر-بيروت-ط ١-١٩٩٧م.
-اللمع في العربية لابن جني-تحقيق د/ سميح أبو معلي-دار مجدلاوي عمان-١٩٨٨م.
-ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج-تحقيق د/ هدى قراعة-ط ٣-١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م-مكتبة الخانجي-القاهرة.
-مجالس ثعلب-شرح وتحقيق/ عبد السلام محمد هارون-دار المعارف-القاهرة-ط ٢-[١٩٦٠م].
-المحتسب لابن جني-تحقيق/ علي النجدي ناصف وزميليه-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة-١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
-المساعد على تسهيل لابن عقيل-تحقيق د/ محمد كامل بركات-جامعة الملك عبد العزيز-دار الفكر بدمشق-١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
-معاني القرآن للفراء-تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار-دار السرور-القاهرة.
-معاني القرآن-للأخفش الأوسط-تحقيق د/ هدى محمود قراعة-.مكتبة الخانجي القاهرة-ط ١-١٤١١هـ=١٩٩١م.
-معجم المؤلفين-تأليف/ عمر رضا كحالة-مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي-بيروت.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام-تحقيق د/ مازن المبارك وزميله-دار الفكر بدمشق-ط ٦-١٩٨٥م.
-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية-للإمام أبي إسحاق الشاطبي-تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين وآخرين-مركز إحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى-ط ١-١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
-المقتضب للمبرد-تحقيق د/محمد عضيمة-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة-١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
-ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين: مكة وطيبة-لابن رشيد السبتي-تحقيق د/محمد الحبيب بن الخوجة-الدار التونسية للنشر-١٤٠٢هـ.
-المنصف شرح ابن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني-تحقيق أ/ إبراهيم مصطفى، أ/ عبد الله أمين-شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي-القاهرة-ط ١-١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.
-المنهاج في شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة العلوي-تحقيق د/ هادي عبد الله ناجي-مكتبة الرشد الرياض-ط ١-١٤٢٩هـ.
-النشر في القراءات العشر لابن الجزري-صححه أ/ محمد الضباع-دار الفكر-بيروت.
-النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري-تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان-معهد المخطوطات العربية-ط ١-الكويت-١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
-النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري-تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد-دار الشروق-بيروت-ط ١-١٤٠١هـ-١٩٨١م.
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي-تحقيق/ أحمد شمس الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
-الوافي بالوفيات للصفدي-باعتناء/ س. ديد رينغ، وآخرين-دار النشر فرانز شتاينر-فيسبادن-ط ٢-١٣٩٤هـ =١٩٧٤ م وما بعدها.

رابعا: الدوريات والمجلات

-مجلة المجمع العلمي بدمشق-المجلد السابع والثلاثون-مقال الشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور، ومقال العلامة/ عبد العزيز الميمني.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
-مقدمة.	٧٣٥
-تمهيد: اللبلي-حياته وآثاره.	٧٣٦
-المبحث الأول: مآخذ على الأسلوب.	٧٤٥
-المأخذ الأول: أَنَّ الزَّجَاجِيَّ لَمْ يُلْحِقْ علامةَ التأنيث بالفعل "قال" عندما أَنْشَدَ بيتًا لشاعرةٍ.	٧٤٦
-المأخذ الثاني: إِدْرَاجُهُ في باب أمثلة المبالغة صِيَغًا ليست من الباب.	٧٤٨
-المأخذ الثالث: عَوْدُ الضَّمِيرِ على اسْمٍ مُتَأَخِّرٍ.	٧٥٠
-المأخذ الرابع: عدم احترازه عند إنشاده بيتا في إعراب تابع المنادى.	٧٥٣
-المأخذ الخامس: كلام رديء للزجاجي في لفظ "أَمْسِ".	٧٥٦
-المأخذ السادس: تَخْطِئَتُهُ الزَّجَّاجِيَّ فِي إِنْكَارِهِ رِوَايَةً وَارِدَةً لِشَاهِدٍ نَحْوِيٍّ.	٧٥٩
-المبحث الثاني: مآخذ على المنهج.	٧٦٢
-المأخذ الأول: أن الزجاجي لَمْ يذكر "لا" الدعائية عند ذكره أقسام "لا".	٧٦٣
-المأخذ الثاني: إِنْشَادُهُ شَوَاهِدَ فِي غَيْرِ أَبْوَابِهَا.	٧٦٥
-المأخذ الثالث: إِفْرَادُهُ "فَعِلاً" من أمثلة المبالغة بالاختلاف في إِعْمَالِهِ عَمَلَ اسْمِ الفَاعِلِ.	٧٧٢
-المأخذ الرابع: إنشاده بَيْتًا في شَوَاذِّ الإدغام، وهو من شَوَاذِّ الإعلال.	٧٧٧
-المبحث الثالث: مآخذ نحوية.	٧٨٠
-المأخذ الأول: في حكم المعطوف على المضاف إلى اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال.	٧٨١
-المأخذ الثاني: تقدير العامل في المعطوف على معمول اسم الفاعل المرادِ به المضِيُّ.	٧٨٧
-المأخذ الثالث: توجيه نصب تمييز "كم" الخبرية في بيتٍ للفرزدق.	
-المأخذ الرابع: جعله المنادى المقصودَ نكرةً.	٧٩٠
-المأخذ الخامس: ادعاؤه أن "حاشا" فِعْلٌ.	٧٩٣

الموضـوع	الصفحة
-المأخذ السادس: قوله: إِنَّ "أَلاَ" لِلتَّمَنِّي فِي بَيْتٍ لِحَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ.	٧٩٧
- الخاتمة .	٨٠٠
-أهم المصادر والمراجع.	٨٠٣
- فهرس الموضوعات .	٨٠٤
	٨١١